جرانت ثورنتون

البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات المستقل

بنك اليمن الدولي

(شركة مساهمة يمنية)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

بنك اليمن الدولي
INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

المحتويات

صفحة

تقرير مدقق الحسابات المستقل ..... (أ-ج)

بيان المركز المالي الموحد ١

بيان الدخل الشامل الموحد ٢

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ٣

بيان التدفقات النقدية الموحد ٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة ٧

جرانت ثورنتون

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى: **السادة المساهمين**
بنك اليمن الدولي
(شركة مساهمة يمنية)

تدقيق . ضرائب . إستشارات
جرانت ثورنتون يمن
شارع الجزائر
صنعاء – الجمهورية اليمنية
ص.ب: ١٨٠٤٥
هاتف: ٥/٤٦٥٠٢٤-١-٩٦٧ +
فاكس: ٤٦٥٠٢٦-١-٩٦٧ +
www.gtyemen.com

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة **لبنك اليمن الدولي (شركة مساهمة يمنية)** وشركته التابعة (ويشار إليهما معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة (١-٤٢)، وملخص السياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، باستثناء التأثيرات المحتملة إن وجدت، كما هو موضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد "للمجموعة" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وأدائها المالي الموحد، وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني ووفقاً للقوانين واللوائح اليمنية السارية.

أساس الرأي المتحفظ

تضمن بند المخصصات الأخرى، والذي ظهر في البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بمبلغ وقدره ١٠٣,٤٨٣,٩١٤ ألف ريال يمني (٢٠١٩م: ٧٥,٦٨١,٤٤٨ ألف ريال يمني)، مخصص تم تكوينه وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني لمواجهة الخسائر المتعلقة بانكشاف مراكز العملات الأجنبية بمبلغ وقدره ٩١,٦٨٠,٤٩٧ ألف ريال يمني (٢٠١٩م: ٦٢,٢٠٤,١٦٦ ألف ريال يمني) إن الاعتراف بذلك المخصص والذي لم يظهر نتيجة لحدث سابق، وليس من المحتمل أن ينتج عنه عملية دفع، كما أنه لا يمكن قياسه بموثوقية، يمثل عدم التزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ونتيجة لذلك، فقد ظهرت الأرباح المتراكمة بأقل مما يجب بمقدار ٩١,٦٨٠,٤٩٧ ألف ريال يمني (٢٠١٩م: ٦٢,٢٠٤,١٦٦ ألف ريال يمني) في المقابل ظهرت المخصصات الأخرى بأكثر مما يجب بمقدار ٩١,٦٨٠,٤٩٧ ألف ريال يمني (٢٠١٩م: ٦٢,٢٠٤,١٦٦ ألف ريال يمني) كما أن أرباح السنة ظهرت بأقل مما يجب بمقدار المخصص المكون خلال السنة لمواجهة خسائر انكشاف مراكز العملات بمبلغ وقدره ٢٩,٤٧٦,٣٣١ ألف ريال يمني (٢٠١٩م: ١٤,٨٥٧,٥٥٦ ألف ريال يمني).

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح اليمنية السارية ذات العلاقة. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في الجمهورية اليمنية. هذا وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ.

فقرات تأكيدية

نود أن نلفت الانتباه إلى التالي:

١. ما ورد في الإيضاح رقم (١٢) من البيانات المالية الموحدة والذي يشير إلى الأحداث التي أدت إلى ظهور مؤشرات جوهرية قد لا تمكن شركة أوشن بريز للاستثمار والتنمية المحدودة ("الشركة التابعة") من الإستمرار كون الشركة التابعة لم تتمكن حتى تاريخ هذا التقرير من الحصول على عقد حق الانتفاع أو عقد تمليك الأرض التي كان من المفترض أن يقام عليها النشاط والمقدمة من الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بمدينة عدن. إن هذه الأحداث وما لها من أثر على تقرير مدقق الحسابات الذي امتنع فيه عن إبداء الرأي حول البيانات المالية للشركة التابعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، استدعى إدارة المجموعة إلى الاعتراف بخسارة إنخفاض بما نسبته ١٠٠٪ من مبلغ حق الانتفاع ("الأصول غير الملموسة").

تابع تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى: السادة المساهمين
بنك اليمن الدولي
(شركة مساهمة يمنية)

٢. ما ورد في الايضاح رقم (٣,٣٣) حول البيانات المالية الموحدة، والخاص بتعرض المجموعة لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأثرها على مراكز العملات الأجنبية الهامة.
٣. ما ورد في الإيضاح رقم (٣٨) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية الموحدة، والخاص بالأزمة السياسية والوضع الإقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية حيث يشير ذلك إلى وجود حالة من عدم اليقين من إمكانية تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية وهذا يشكل تحدياً أمام قدرة إدارة المجموعة على التنبؤ بأنماط التدفقات النقدية المستقبلية ونتائجها.
٤. ما ورد في الايضاح رقم (٤٠) حول البيانات المالية الموحدة، والذي يشير إلى قيام إدارة المجموعة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢١م وبموجب الاتفاقية الموقعة في هذا التاريخ بين بنك أوف بيروت – لبنان وبين بنك اليمن الدولي - اليمن بشراء سندات (Eurobonds) عبر الحكومة اللبنانية مقابل الأرصدة المالية لدى بنك أوف بيروت كحسابات جارية وودائع.

إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بالفقرات أعلاه.

أمور أخـرى

نود الإشارة إلى تعميم البنك المركزي اليمني رقم (٥٢٥٧) الصادر بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩م بشأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية والذي يقضي فيه بتأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بحيث يطبق المعيار إبتداءً من ١ يناير ٢٠٢١م، وبموجب تعميم البنك المركزي رقم (١٥) بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٢م فقد تم تمديد تأجيل تطبيق المعيار رقم (٩) إلى أن يتم إصدار التعليمات المنظمة لتطبيق المعيار خلال العام ٢٠٢٢م وعلى أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تنفيذ المعيار إبتداءً من العام ٢٠٢٢م.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية وتعليمات البنك المركزي اليمني ووفقاً للقوانين واللوائح اليمنية السارية، كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وتشمل مسؤولية الإدارة عند إعداد البيانات المالية الموحدة تقييم قدرة المجموعة على الاستمرارية، والإفصاح، حيث أمكن، عن المسائل المتعلقة باستمرارية المجموعة واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة مالم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لم يكن لديها بديلاً واقعياً عن ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت بسبب الاحتيال أو التحريفات، وإصدار تقرير تدقيق والذي يتضمن رأينا حولها. ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، غير أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية لا تضمن دائماً اكتشاف التحريفات الجوهرية، حتى إن وجدت. ويمكن أن تنشأ التحريفات من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة، قد تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية لمستخدمي البيانات المالية الموحدة المتخذة على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

تابع تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى: السادة المساهمين
بنك اليمن الدولي
(شركة مساهمة يمنية)

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ويعتبر خطر عدم اكتشاف تحريفات جوهرية ناتجة عن الاحتيال أعلى من ذلك الناتج عن الخطأ، إذ أن الاحتيال قد يشمل التواطؤ والتزوير أو الحذف المتعمد والتحريفات، أو التجاوز لنظام الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها إدارة المجموعة.
- التوصل إلى استنتاج عن مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك شك جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول مقدرة المجموعة على الإستمرار كمنشأة مستمرة. فإذا توصلنا بأن هناك شك جوهري، فنحن مطالبون بلفت الانتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة .
- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات حولها، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

ولقد قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت عملية التدقيق وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية والتي تم اكتشافها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

باستثناء ما تم ذكره في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فلقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض التدقيق، وتمسك المجموعة سجلات حسابات منتظمة، كما أن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك السجلات. لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات لأحكام قانون البنوك اليمني رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م وقانون الشركات التجارية اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م أو تعليمات البنك المركزي اليمني يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أنشطة المجموعة أو مركزها المالي، باستثناء ما يلي:

١. مخالفة إدارة البنك للمنشور رقم (٦) لعام ١٩٩٨م حيث لم يلتزم البنك بالسقوف المحددة من قبل البنك المركزي اليمني لمراكز العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، والمبين في الإيضاح رقم (٣٣) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية الموحدة.
٢. ما هو مبين في الإيضاح رقم (١٩) حول البيانات المالية الموحدة، والمتعلق بعدم استكمال البنك لإجراءات تعديل النظام الأساسي والسجل التجاري بالزيادة في رأس المال التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

جرانت ثورنتون يمن

رمزي العريقي

صنعاء – الجمهورية اليمنية
٢٥ مايو ٢٠٢٢م

محاسبون قانونيون ومستشارون
شركة تضامنية مهنية - ترخيص رقم ٧٤٢
عضو في جرانت ثورنتون الدولية

بيان المركز المالي الموحد

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ألف ريال يمني
الأصول			
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٦	٤٣,٥٣٠,٢٢٦	٤٨,٦١٠,٠٩٩
أرصدة لدى بنوك	٧	٩٦,٠٨٣,٢٧٧	١٢٦,٢١٦,٦٠٣
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٨	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧	٥٠٤,٧١١,٢٧٣
قروض وسلفيات العملاء	٩	١٤,٠٥٩,٣٧٥	١٩,٢٤٥,١٩٤
إستثمارات مالية متاحة للبيع	١٠	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
أرصدة مدينة وأصول أخرى	١١	٦٨٤,٦٣٧	٥٩٢,٢٤٤
موجودات غير ملموسة		–	–
ممتلكات ومعدات	١٣	٢,١٤٤,٩٩٥	٢,٣١٧,٦٥٧
حق إستخدام أصول مستأجرة	١٤	٥٦٧,٣٥٣	٦٨٢,٨٧٨
إجمالي الأصول		٦٩٨,٠٣٧,٣١٠	٧٠٢,٤٩٥,٩٤٨
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	١٥	٥٨,٣٧٧,١٢٧	٥٨,٤١٩,٢٨٦
ودائع العملاء	١٦	٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠	٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى	١٧	٢١,٦٣٣,٢٦٤	١٩,٨١٢,٣٦١
مخصصات أخرى	١٨	١٠٣,٤٨٣,٩١٤	٧٥,٦٨١,٤٤٨
إجمالي الإلتزامات		٦٣٦,٢٠٢,٠٤٥	٦٥٠,٠٠٨,٦٩٨
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	١٩	١٦,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٥٠٠,٠٠٠
إحتياطي قانوني	٢٠	١٧,٨٨٥,١٧٩	١٥,٣٤٨,١٢١
إحتياطي تقييم عملة أجنبية		(٩,١٧٩)	(٩,١٧٩)
أرباح مرحلة		٢٧,٥٥٢,٢٩٨	٢٠,٧٤١,٠٠٩
إجمالي حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك		٦١,٩٢٨,٢٩٨	٥٢,٥٧٩,٩٥١
الحصص غير المسيطرة		(٩٣,٠٣٣)	(٩٢,٧٠١)
إجمالي حقوق الملكية		٦١,٨٣٥,٢٦٥	٥٢,٤٨٧,٢٥٠
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		٦٩٨,٠٣٧,٣١٠	٧٠٢,٤٩٥,٩٤٨
إلتزامات عرضية وإرتباطات	٢١	٢٥,٥٨٦,١٤٣	١٢,٠٠٧,٦٦٠

النائب الأول للمدير العام
أ/ عبدالقادر علي بازرعة

المدير العام
أ/ عُمر راشد عبدالحق

رئيس مجلس الإدارة
أ/ كمال حسين الجبري

بنك اليمن الدولي INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
إيرادات الفوائد	٢٢	٧,٣٨٨,٧٥٣	٧,٣٩٦,٠٨٣
إيرادات فوائد عن إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		٨٧,٥٣٩,٥٣٤	٧٨,٤٠٦,٣٣٠
إجمالي إيرادات الفوائد		٩٤,٩٢٨,٢٨٧	٨٥,٨٠٢,٤١٣
مصروفات الفوائد	٢٣	(٣٣,٤٦٤,٥١٨)	(٣٣,٧٧٦,٢٧٣)
صافي إيرادات الفوائد		٦١,٤٦٣,٧٦٩	٥٢,٠٢٦,١٤٠
إيرادات رسوم وعمولات خدمات مصرفية	٢٤	٢,٨٣٩,١٥٩	٢,١١١,٦٣٦
مصاريف عمولات وأتعاب خدمات مصرفية		(٣١٠,٦٧١)	(٣٥٠,٧٦١)
أرباح عمليات النقد الأجنبي	٢٥	٢٢,٧٤١,٠٢٦	٥,٥٢٨,٣٥٨
إيرادات إستثمارات مالية متاحة للبيع		–	١٢,٠٠٠
إيرادات أخرى	٢٦	٣,٠٢٨,٦٢٩	١,٠١٥,٤٥٨
صافي إيرادات التشغيل		٨٩,٧٦١,٩١٢	٦٠,٣٤٢,٨٣١
يخصم: إنخفاض القيمة على الأصول المالية (المخصصات)	٢٧	(٤٩,٧٥٢,٩٨٠)	(٢٦,٣٠١,٤٤٢)
يخصم: الإنخفاض في قيمة إستثمارات مالية متاحة للبيع		(١٩٨)	–
يخصم: إهلاك ممتلكات ومعدات وحق إستخدام أصول مستأجرة	١٤،١٣	(٩٠٤,١٨٢)	(٣٣١,١٧٥)
يخصم: تكاليف الموظفين	٢٨	(٣,٠٨١,٧٨٧)	(١,٩٩٣,٥٧٠)
يخصم: مصروفات أخرى	٢٩	(١١,٢٨٦,٧٢٣)	(٩,٥٠١,٦٦٨)
أرباح السنة قبل الضرائب		٢٤,٧٣٦,٠٤٢	٢٢,٢١٤,٩٧٦
ضرائب الدخل عن السنة	١,١٧	(٧,٨٢٢,٦٥٧)	(٦,٥١٣,٣١٧)
صافي أرباح السنة بعد الضرائب		١٦,٩١٣,٣٨٥	١٥,٧٠١,٦٥٩
الدخل الشامل الآخر		–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة		١٦,٩١٣,٣٨٥	١٥,٧٠١,٦٥٩
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		١٦,٩١٣,٧١٧	١٥,٧٠١,٩٩٥
الحصص غير المسيطرة		(٣٣٢)	(٣٣٦)
		١٦,٩١٣,٣٨٥	١٥,٧٠١,٦٥٩
عائد السهم من صافي أرباح السنة (ريال يمني)	٣٠	١٠٢,٥١	٩٥,١٦

النائب الأول للمدير العام	المدير العام	رئيس مجلس الإدارة
أ/ عبدالقادر علي بازرعة	أ/ عمر راشد عبدالحق	أ/ كمال حسين الجبري

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال المدفوع ألف ريال يمني	إحتياطي قانوني ألف ريال يمني	إحتياطي تقييم عمله أجنبية ألف ريال يمني	أرباح مرحلة ألف ريال يمني	إجمالي حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك ألف ريال يمني	الحصص غير المسيطرة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠م	**١٦,٥٠٠,٠٠٠**	**١٥,٣٤٨,١٢١**	**(٩,١٧٩)**	**٢٠,٧٤١,٠٠٩**	**٥٢,٥٧٩,٩٥١**	**(٩٢,٧٠١)**	**٥٢,٤٨٧,٢٥٠**
صافي أرباح السنة	–	–	–	١٦,٩١٣,٧١٧	١٦,٩١٣,٧١٧	(٣٣٢)	١٦,٩١٣,٣٨٥
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	–	–	–	–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**١٦,٥٠٠,٠٠٠**	**١٥,٣٤٨,١٢١**	**(٩,١٧٩)**	**٣٧,٦٥٤,٧٢٦**	**٦٩,٤٩٣,٦٦٨**	**(٩٣,٠٣٣)**	**٦٩,٤٠٠,٦٣٥**
التغيرات في حقوق الملاك والمسجلة مباشرة بحقوق الملكية							
المحول إلى الإحتياطيات	–	٢,٥٣٧,٠٥٨	–	(٢,٥٣٧,٠٥٨)	–	–	–
توزيعات أرباح	–	–	–	(٧,٥٦٥,٣٧٠)	(٧,٥٦٥,٣٧٠)	–	(٧,٥٦٥,٣٧٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	**١٦,٥٠٠,٠٠٠**	**١٧,٨٨٥,١٧٩**	**(٩,١٧٩)**	**٢٧,٥٥٢,٢٩٨**	**٦١,٩٢٨,٢٩٨**	**(٩٣,٠٣٣)**	**٦١,٨٣٥,٢٦٥**

النائب الأول للمدير العام

أ/ عبدالقادر علي بازرعة

المدير العام

أ/ عمر راشد عبدالحق

رئيس مجلس الإدارة

أ/ كمال حسين الجبري

	رأس المال المدفوع ألف ريال يمني	إحتياطي قانوني ألف ريال يمني	إحتياطي تقييم عمله أجنبية ألف ريال يمني	أرباح مرحلة ألف ريال يمني	إجمالي حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك ألف ريال يمني	الحصص غير المسيطرة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩م	١٦,٥٠٠,٠٠٠	١٢,٩٩٢,٨٢٢	(٩,١٧٩)	١٥,٤٧٨,١٤٨	٤٤,٩٦١,٧٩١	(٩٢,٣٦٥)	٤٤,٨٦٩,٤٢٦
تسويات على الأرباح المرحلة للسنة السابقة	–	–	–	(٨٤,٠٧٧)	(٨٤,٠٧٧)	–	(٨٤,٠٧٧)
صافي أرباح السنة	–	–	–	١٥,٧٠١,٩٩٥	١٥,٧٠١,٩٩٥	(٣٣٦)	١٥,٧٠١,٦٥٩
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	–	–	–	–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة	١٦,٥٠٠,٠٠٠	١٢,٩٩٢,٨٢٢	(٩,١٧٩)	٣١,٠٩٦,٠٦٦	٦٠,٥٧٩,٧٠٩	(٩٢,٧٠١)	٦٠,٤٨٧,٠٠٨
التغيرات في حقوق الملاك والمسجلة مباشرة بحقوق الملكية							
المحول إلى الإحتياطيات	–	٢,٣٥٥,٢٩٩	–	(٢,٣٥٥,٢٩٩)	–	–	–
توزيعات أرباح	–	–	–	(٧,٩٩٩,٧٥٨)	(٧,٩٩٩,٧٥٨)	–	(٧,٩٩٩,٧٥٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	١٦,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٣٤٨,١٢١	(٩,١٧٩)	٢٠,٧٤١,٠٠٩	٥٢,٥٧٩,٩٥١	(٩٢,٧٠١)	٥٢,٤٨٧,٢٥٠

النائب الأول للمدير العام

أ/ عبدالقادر علي بازرعة

المدير العام

أ/ عمر راشد عبدالحق

رئيس مجلس الإدارة

أ/ كمال حسين الجبري

بنك اليمن الدولي INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة قبل الضرائب		٢٤,٧٣٦,٠٤٢	٢٢,٢١٤,٩٧٦
تعديلات لتسوية الربح:			
الزكاة المعترف بها في بيان الدخل الشامل		٤,٧٢٣,٨٦٠	٢,٨٢٧,٦٨٦
إهلاك ممتلكات ومعدات وحق إستخدام أصول مستأجرة		٩٠٤,١٨٢	٣٣١,١٧٥
مخصصات تم تكوينها خلال السنة		٤٩,٧٥٢,٩٨٠	٢٦,٣٠١,٤٤٢
الإنخفاض في قيمة إستثمارات مالية متاحة للبيع خلال السنة		١٩٨	–
المستخدم من المخصصات خلال السنة		(٧٢١,٦٠١)	(٢٣٠,٧٥٨)
فروق إعادة تقييم مخصصات بالعملات الأجنبية		٩٨,٨٩١	(١٤,٩٧٩)
مخصصات إنخفاض انتفى الغرض منها		(٢,٢٢٥,٣٢٢)	(٨٢٢,٧٠٩)
تسويات على مخصص القروض والسلفيات		–	(٢٠٣,٢٠١)
تسويات على مجمع إهلاك الممتلكات والمعدات		(٣,٤٧٢)	(٨٠,٤٠٠)
الفائدة المدينة على إلتزامات عقود الإيجار	٣,١٧	٣٨,٣٦٥	٤٤,٨٣٧
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الأصول والإلتزامات المتاحة من الأنشطة التشغيلية		٧٧,٣٠٤,١٢٣	٥٠,٣٦٨,٠٦٩
التغيرات في			
أرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني		٢,٤٣٧,٧٥٦	(٤٠٧,٣٩٢)
قروض وسلفيات عملاء		(٢,٢١٥,١٣٨)	١٤,٦٧٢,٢٠٨
أرصدة مدينة وأصول أخرى		١٣٢,٩٢٩	٧٠٩,٣٤٠
أرصدة مستحقة للبنوك		(٤٢,١٥٩)	١٨,٣٤٢,٨٤٤
ودائع العملاء		(٤٣,٣٨٧,٨٦٣)	٧,٠٥٤,٣٣٧
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى		(٥٠٥,٧٠٣)	٩٢٣,٥٩٥
ضريبة الدخل المدفوعة	١,١٧	(٧,٠٦١,٦٧٤)	(٢,٦٢٣,١٢٣)
الزكاة المدفوعة	٢,١٧	(٣,٠٥٥,٤٨٢)	(١,٣٦٢,٤٣٢)
صافي التدفقات النقدية المتاحة من الأنشطة التشغيلية		٢٣,٦٠٦,٧٨٩	٨٧,٦٧٧,٤٤٦
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية			
مدفوعات نقدية لشراء ممتلكات ومعدات	١٣	(٥٨٩,٠٨١)	(٥٥٢,٨٦١)
التغير في ودائع محجوزة لدى بنوك كضمان		(١,١٤١,٢٢٧)	١,٠٤٤,١٥٤
التغير في إستثمارات مالية متاحة للبيع		(١٩٨)	–
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من الأنشطة الإستثمارية		(١,٧٣٠,٥٠٦)	٤٩١,٢٩٣

تابع بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح مدفوعة		(٧,٥٦٥,٣٧٠)	(٧,٩٩٩,٧٥٨)
تسويات على الأرباح المرحلة		–	(٨٤,٠٧٧)
مدفوع لدائنو حق إستخدام أصول مستأجرة	٣,١٧	(١٦٤,٥٦٢)	(١٥٥,٨٢٥)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(٧,٧٢٩,٩٣٢)**	**(٨,٢٣٩,٦٦٠)**
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال السنة		١٤,١٤٦,٣٥١	٧٩,٩٢٩,٠٧٩
النقدية وما في حكمها في بداية السنة		٦٤٣,٠٠٢,٥٣٢	٥٦٣,٠٧٣,٤٥٣
النقدية وما في حكمها في نهاية السنة		**٦٥٧,١٤٨,٨٨٣**	**٦٤٣,٠٠٢,٥٣٢**
وتتمثل النقدية وما في حكمها في نهاية السنة فيما يلي			
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني		٤٣,٥٣٠,٢٢٦	٤٨,٦١٠,٠٩٩
إجمالي أرصدة لدى البنوك		١١٤,٧٢٨,٠١٨	١٣٢,٩٣٤,٤٩٧
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧	٥٠٤,٧١١,٢٧٣
		٦٩٩,١٠٥,٦٩١	٦٨٦,٢٥٥,٨٦٩
يخصم: ودائع لدى البنوك محجوزة بضمان		(٥,١٤٢,٢٦٣)	(٤,٠٠١,٠٣٦)
يخصم: أرصدة الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي اليمني		(٣٦,٨١٤,٥٤٥)	(٣٩,٢٥٢,٣٠١)
		٦٥٧,١٤٨,٨٨٣	٦٤٣,٠٠٢,٥٣٢

النائب الأول للمدير العام

أ/ عبدالقادر علي بازرعة

المدير العام

أ/ عمر راشد عبدالحق

رئيس مجلس الإدارة

أ/ كمال حسين الجبري

بنك اليمن الدولي INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

١. نبذة عامة

تأسس **بنك اليمن الدولي (ش م ي) ("البنك") كشركة مساهمة يمنية** مسجلة في الجمهورية اليمنية في ١٤ يناير ١٩٧٩م بموجب القرار الجمهوري رقم (٤) لسنة ١٩٧٩م، ويزاول نشاطه المصرفي طبقاً لأحكام قانون البنوك التجارية رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م ولائحته التنفيذية. ويمارس بنك اليمن الدولي نشاطه في الجمهورية اليمنية من خلال المركز الرئيسي في مدينة صنعاء وفروعه المنتشرة في الجمهورية اليمنية وعددها (٢٦) فرعاً في صنعاء، وعدن، وتعز، والمكلا، وسيئون، وذمار، والحديدة، ومأرب، والقطن، وإب، وتريم.

أُعدت هذه البيانات المالية الموحدة للبنك وشركته التابعة داخل الجمهورية اليمنية وبياناتها كما يلي (يشار إليهما معاً بـ"المجموعة"):

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	رأس مال الشركة ألف دولار أمريكي	سنة التأسيس	نسبة الملكية ٢٠٢٠م	نسبة الملكية ٢٠١٩م
شركة أوشن بريز للإستثمار والتنمية المحدودة	الجمهورية اليمنية	إقامة المشاريع الإستثمارية في المجالات السياحية والعمرانية والتجارية عموماً	٤,٤٠٠	٢٠٠٩م	٨٠٪	٨٠٪

٢. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

١,٢ المعايير الجديدة والمعدلة سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠م

المعايير والتعديلات التي أصبحت سارية المفعول للمرة الأولى في عام ٢٠٢٠م (للمنشآت التي تنتهي فترتها المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م) وهي كالتالي:

- تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي (معايير مختلفة)
- تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣))
- تعريف الأهمية النسبية (تعديلات على معياري المحاسبة الدولية رقم (١ و٨))
- إصلاح مؤشر سعر الفائدة (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٧).

إن هذه التعديلات ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة. ووفقاً لذلك، لم تقم إدارة المجموعة بأي تغييرات لسياساتها المحاسبية في العام ٢٠٢٠م. وأدناه معلومات عن هذه المعايير الجديدة:

١. تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي (معايير مختلفة)

في مارس ٢٠١٨م، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) "الإطار المفاهيمي المعدل للتقارير المالية" يختم مشروعه طويل الأمد في هذا المجال. على الرغم من أنه ليس معياراً ولن يغير أو يلغي متطلبات أي معيار موجود، إلا أنه قد يؤثر على الكيانات التي تطور أو تختار سياسات محاسبية وفقاً للإصدار السابق من الإطار المفاهيمي الذي تم إصداره في عام ٢٠١٠م.

يصف الإطار المفاهيمي هدف ومفاهيم التقارير المالية للأغراض العامة بأنها بشكل أساسي أداة لمجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير وتحديث المعايير التي تستند إلى مفاهيم متسقة، ولكن قد تستخدمها الكيانات أيضاً عندما يتعين عليها تطوير سياسات محاسبية عندما لا يتم تطبيق أي معيار أو عندما يسمح المعيار باختيار سياسة محاسبية.

وتعتبر من أهم القضايا الرئيسية التي تناولها الإطار المفاهيمي المعدل التالي:

حدد الإطار المفاهيمي المعدل الآن مجموعة أكثر اكتمالاً من المفاهيم في ثمانية فصول على النحو التالي:

١. الهدف من التقرير المالي للأغراض العامة.
٢. الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.
٣. البيانات المالية والجهة المبلغة.
٤. عناصر البيانات المالية.
٥. الاعتراف وعدم الاعتراف.
٦. القياس.
٧. العرض والإفصاح.
٨. مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال.

إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية "تعديلات على مراجع الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية". يقوم هذا المنشور بتحديث جميع المراجع تقريباً للإصدارات السابقة بمراجع الإطار المفاهيمي لعام ٢٠١٨م.

وعليه فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية واثق من أن المراجع المحدثة لن يكون لها أي تأثير على معدي البيانات المالية ويذكرهم بأن الإطار المفاهيمي ليس معياراً ولا يغير أو يلغي متطلبات أي معايير موجودة. وهي في الأساس أداة يستخدمها مجلس معايير المحاسبة الدولية لمساعدتهم على تطوير معايير موجودة على مفاهيم متسقة. ومع ذلك، لم يتم تحديث بعض المراجع كما لم يسمح للمُعدين بمواصلة تطبيق الإطار المفاهيمي لعام ٢٠١٠م.

ولتجنب العواقب غير المقصودة، يُطلب من معدي البيانات المالية تطبيق تعريفات الأصول والإلتزامات من الإطار المفاهيمي لعام ٢٠١٠م عند المحاسبة عن مجموعات الأعمال بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣). ويخطط مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستكشاف كيف يمكن تحديث هذه المراجع في الوقت المناسب دون أن يكون لها أي تأثير على المعدّين للبيانات المالية. كما سيستمر معدي البيانات المالية في استخدام تعريفات الأصول والإلتزامات لعام ٢٠١٠م عند المحاسبة عن أرصدة الحسابات التنظيمية. وهذا يعني أن معدي البيانات المالية لن يضطروا إلى تغيير حساباتهم للأصول والالتزامات بمعدل مرتين خلال فترة زمنية قصيرة حيث يخطط مجلس معايير المحاسبة الدولية إستبدال المعيار المؤقت للتقرير المالي رقم (١٤) "الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية " في المستقبل القريب.

على مدى السنوات القليلة الماضية، بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطبيق بعض المفاهيم الجديدة أو المعدلة عند تطوير أو تحديث المعايير. وهذه التعديلات ليس لها أي تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٢. تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣))

في أكتوبر ٢٠١٨م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية "تعريف الأعمال "مع إدخال تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣) "إندماج الأعمال". إن هذه التعديلات هي استجابة للتعليقات الواردة من مراجعة ما بعد تنفيذ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣). وهي توضح تعريف الأعمال بهدف مساعدة الكيانات على تحديد ما إذا كان يجب احتساب المعاملة على أنها إكتساب أصل أو إندماج الأعمال، وكانت التعديلات على النحو التالي:

- توضيح الحد الأدنى من السمات التي يجب أن تعتبر الأصول والأنشطة المكتسبة من الأعمال
- إزالة تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق يمكنهم الحصول على الأعمال واستبدال المدخلات أو العمليات المفقودة لتمكينهم من الاستمرار في إنتاج المخرجات
- تضييق تعريف الأعمال وتحديد المخرجات
- إضافة اختبار تركيز اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لما إذا كانت مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة ليست عملاً.

واستبدلت التعديلات الصياغة الواردة في تعريف الأعمال من:

- "توفير عائد في شكل توزيعات أو تكاليف مخفضة أو منافع اقتصادية أخرى مباشرة للمستثمرين أو غيرهم من المالكين أو الأعضاء أو المشاركين" إلى
- "توفير سلع أو خدمات للعملاء، أو توليد دخل استثماري (مثل توزيعات الأرباح أو الفوائد) أو توليد دخل آخر من الأنشطة العادية".

هذا يضيق التعريف من خلال التركيز على السلع أو الخدمات بدلاً من العوائد.

وهذه التعديلات ليس لها أي تأثير على البيانات المالية للمجموعة، ولكنها قد تؤثر على الفترات المستقبلية في حالة دخول المجموعة في أي عمليات اندماج أعمال.

٣. تعريف الأهمية النسبية (تعديلات على معياري المحاسبة الدولية رقم (١ و٨))

في أكتوبر ٢٠١٨م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية "تعريف الأهمية النسبية" مع إدخال تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) "عرض البيانات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

تأتي التعديلات استجابة للنتائج التي توصلت إليها بعض الشركات التي واجهت صعوبات في استخدام التعريف السابق عند الحكم على ما إذا كانت المعلومات جوهرية لإدراجها في البيانات المالية. في الواقع، حتى الآن، اختلفت صياغة تعريف الأهمية النسبية في الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية عن الصياغة المستخدمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨). وكان وجود أكثر من تعريف واحد للأهمية النسبية محتملاً، مما أدى إلى أسئلة حول ما إذا كانت التعاريف لها معاني مختلفة أو ينبغي تطبيقها بشكل مختلف.

تشير التعديلات إلى أن العديد من المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين الحاليين والمحتملين لا يمكنهم مطالبة الكيانات المبلغة بتقديم معلومات مباشرة إليهم ويجب أن تعتمد على البيانات المالية للأغراض العامة للحصول على الكثير من المعلومات المالية التي يحتاجونها.

وبالتالي، فهم المستخدمون الأساسيون الذين يتم توجيه البيانات المالية للأغراض العامة إليهم.

وتهدف التعديلات إلى تصحيح هذه المشكلة وتسهيل تحديد الأحكام النسبية على الشركات ويتم ذلك من خلال:

- إدراج إرشادات التعريف التي ظهرت حتى الآن في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تحسين التفسيرات المصاحبة للتعريف.
- التأكد من أن تعريف الأهمية النسبية متسق مع جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وهذه التعديلات ليس لها أي تأثير على البيانات المالية للمجموعة، ولا يتوقع أن يكون هناك أي تأثير في المستقبل للشركة.

٤. إصلاح مؤشر سعر الفائدة (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٧)

في أكتوبر ٢٠١٩م، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية إصلاح معيار معدل الفائدة (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٧)، استجابة للإصلاح الجاري لمؤشرات أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم، وتهدف التعديلات إلى توفير الإعفاء من علاقات التحوط.

وسيتم استبدال العديد من الأسعار المعروضة بين البنوك (IBORs) بمعدلات قياسية خالية من المخاطر (RFRs) في السنوات القليلة المقبلة.

ومن أكبر القضايا التي قدمها استبدال أسعار الفائدة بين البنوك (IBORs) هو التأثير المحتمل على محاسبة التحوط نظراً للاستخدام الواسع لمؤشرات أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية، وهذا الموضوع يتم تناوله من خلال تعديلات مجلس معايير المحاسبة الدولية. ويمكن تلخيص التعديلات الرئيسية على النحو التالي:

أ. متطلبات محتملة بدرجة عالية وتقييمات مستقبلية لفعالية التحوط

عندما تحدد المنشأة التدفقات النقدية لأسعار الفائدة بين البنوك (IBORs)، فإن استبدال أسعار الفائدة بين البنوك بمعايير جديدة لأسعار الفائدة يثير تساؤلات حول ما إذا كان من الممكن التأكيد على أن هذه التدفقات النقدية ستظل تحدث في التحوط من التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة بدرجة عالية، وما إذا كانت تفي علاقة التحوط بالمتطلبات ليتم اعتبارها فعالة على أساس مستقبلي.

لذلك قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية استثناءات لتحديد ما إذا كانت المعاملة المتوقعة محتملة بدرجة عالية أو ما إذا كان من المتوقع حدوثها على وجه التحديد، تنص التعديلات على أنه يجب على المنشأة تطبيق تلك المتطلبات بافتراض أن معيار سعر الفائدة الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوطة لم يتم تغييره كنتيجة لإصلاح مؤشر سعر الفائدة.

تتضمن أيضاً استثناءات من متطلبات محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بحيث تفترض المنشأة أن معيار معدل الفائدة الذي تستند إليه التدفقات النقدية المحوطة، و / أو معيار معدل الفائدة الذي تستند إليه التدفقات النقدية لأداة التحوط مبنية، ولا يتم تغييرها كنتيجة لإصلاح معيار سعر الفائدة عندما تحدد المنشأة ما إذا كانت:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المغطى وأداة التحوط التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩).
- أو من المتوقع أن يكون التحوط فعالاً بدرجة عالية في تحقيق المقاصة من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).

ب. تعيين مكون من بند كبند تحوط

تعمل التغييرات على تعديل متطلبات محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) للتحوط للمكون المعياري لمخاطر أسعار الفائدة غير المحددة تعاقدياً والتي تتأثر بإصلاح معيار معدل الفائدة وعلى وجه التحديد، تشير إلى أن المنشأة تطبق المتطلب (إن عنصر المخاطرة المعين أو الجزء المخصص يمكن تحديده بشكل منفصل) فقط عند بداية علاقة التحوط. وهناك استثناء واحد لهذا، وهو عندما تقوم المنشأة بشكل متكرر بإعادة تعيين علاقة تحوط لأن كل من أدوات التحوط والبند المتحوط يتغيران بشكل متكرر، فإن المنشأة تطبق المتطلب فقط عندما يقوم في البداية بتعيين عنصر تحوط في علاقة التحوط تلك.

وتؤثر التعديلات على المنشأة التي لديها علاقات تحوط متأثرة بشكل مباشر بسعر الفائدة بين البنوك (IBORs).

وبموجب تعليمات البنك المركزي اليمني تعميم رقم ٥٢٥٧ بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩م فقد تم تأجيل تطبيق المعيار وتعديلاته حتى تاريخ ١ يناير ٢٠٢١م، وبموجب تعميم البنك المركزي رقم (١٥) بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٢م فقد تم تمديد تأجيل تطبيق المعيار رقم (٩) إلى أن يتم إصدار التعليمات المنظمة لتطبيق المعيار خلال العام ٢٠٢٢م وعلى أن يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تنفيذ المعيار إبتداءً من العام ٢٠٢٢م.

٢,٢ المعايير والتعديلات والتفسيرات على المعايير الحالية وغير سارية المفعول حتى الآن والتي لم يتم تبنيها من قبل المجموعة

تم إصدار معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة على المعايير الحالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكنها غير سارية المفعول حتى تاريخ البيانات المالية، ولم يتم تبنيها من قبل المجموعة على النحو التالي:

المعيار	عنوان المعيار أو التفسير	ساري المفعول للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣)	تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣))	١ يناير ٢٠٢٢م
معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)	تحصيلات قبل الاستخدام المقصود (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦))	١ يناير ٢٠٢٢م
معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)	عقود متوقع خسارتها – تكلفة تنفيذ العقد (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧))	١ يناير ٢٠٢٢م

المعيار	عنوان المعيار أو التفسير	ساري المفعول للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد
المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (١، ٩و١٦) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١)	التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية – دورة ٢٠١٨م – ٢٠٢٠م (تعديلات على المعايير الدولية للتقرير المالي رقم (١، ٩و١٦) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١))	١ يناير ٢٠٢٢م
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٧)	عقود التأمين	١ يناير ٢٠٢٣م
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٤)	تمديد الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٤))	١ يناير ٢٠٢٣م
معيار المحاسبة الدولي رقم (١)	تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١))	١ يناير ٢٠٢٣م

وتتوقع إدارة المجموعة بأن جميع الإصدارات ذات العلاقة سوف يتم تبنيها ضمن السياسات المحاسبية للمجموعة للفترة الأولى التي تبدأ بعد تاريخ نفاذ هذه الإصدارات، وهناك معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة أصدرت لكن لا يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٣. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

١,٣ السياسات المطبقة في ١ يناير ٢٠١٩م أو بعد ذلك التاريخ

١,١,٣ حق إستخدام أصول مستأجرة

تعترف المجموعة بحق إستخدام الأصول المستأجرة في تاريخ بدء الإيجار (أي التاريخ الذي تكون فيه الأصول الأساسية متاحة للإستخدام). يتم قياس حق إستخدام أصول مستأجرة بالتكلفة ناقص الإهلاك المتراكم وخسائر إنخفاض القيمة، ويتم تعديلها عند إعادة قياس إلتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة حق إستخدام أصول مبلغ إلتزامات الإيجار المعترف بها والتكاليف المباشرة الأولية المتكبدة ومدفوعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة، ما لم تكن المجموعة على يقين بصورة معقولة من أنها ستحصل على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة الإيجار، فيتم إهلاك أصول حق الإستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر أو مدة الإيجار – أيهما أقصر. يخضع حق إستخدام الأصول المستأجرة للإنخفاض في القيمة بدءً من ١ يناير ٢٠١٩م، وبلغ حق إستخدام أصول مستأجرة مبلغ وقدره ٥٦٧,٣٥٣ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (٢٠١٩م: ٦٨٢,٨٧٨ ألف ريال يمني).

٢,١,٣ إلتزامات عقود الإيجار

في تاريخ بدء الإيجار، تعترف المجموعة بالتزامات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي تتم على مدى مدة الإيجار. تتضمن مدفوعات الإيجار المبالغ الثابتة (بما فيها دفعات ثابتة جوهرية) ناقصاً حوافز الإيجار القابلة للإستلام ومدفوعات الإيجار المتغيرة الذي يعتمد على مؤشر أو معدل والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن مدفوعات الإيجار أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء الذي يكون هناك يقين معقول بأن المجموعة ستستخدمه، ومدفوعات الغرامات جراء إلغاء عقد الإيجار، في حال كان عقد الإيجار يعكس ممارسة المجموعة لخيار الإلغاء. يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصروفات في الفترة التي يقع فيها حدث أو ظرف يستدعي القيام بالدفع.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة التكلفة الداخلية للأموال كمعدل اقتراض إضافي في تاريخ بدء الإيجار (٢٠٪ لعقود الإيجار بالريال اليمني، ٤٪ لعقود الإيجار بالعملة الأجنبية) إذا كان معدل الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد على الفور بعد تاريخ البدء، يزداد مبلغ إلتزامات الإيجار ليعكس تزايد الفائدة وينخفض ليعكس مدفوعات الإيجار التي تمت. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لإلتزامات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار الثابتة الجوهرية أو تغيير في التقييم لشراء الأصول الأساسية. تدرج إلتزامات عقود الإيجار ضمن أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى وبلغت هذه الإلتزامات مبلغ وقدره ٦٠٠,٠٢٠ ألف ريال يمني (٢٠١٩م: ٧٠٢,٧٧٥ ألف ريال يمني).

٣,١,٣ عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات الأصول منخفضة القيمة

طبقت المجموعة إعفاء الإعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل على عقودها قصيرة الأجل (أي عقود الإيجار التي لها مدة إيجار لـ"١٢" شهر أو أقل من تاريخ بدء الإيجار ولا تحتوي على خيار الشراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الإعتراف بعقود الإيجار ذات الأصول منخفضة القيمة .يتم الإعتراف بمدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات الأصول منخفضة القيمة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى مدة الإيجار.

٤,١,٣ الأحكام الجوهرية لتحديد مدة الإيجار للعقود التي تملك خيار التجديد

تحدد المجموعة مدة الإيجار كمدة غير قابلة للإلغاء إضافة لأي فترات يغطيها خيار تمديد العقد، إذا كان هناك يقين معقول بأن هذا الخيار سيتم إستخدامه، أو أي فترات يغطيها خيار إلغاء عقد الإيجار، إذا كان هناك يقين معقول بأن هذا الخيار لن يتم إستخدامه.

لدى المجموعة خيار، بموجب بعض عقود الإيجار، بأن تؤجر الأصول لفترات إضافية تتراوح من سنة إلى خمس سنوات. تطبق المجموعة الأحكام لتقييم ما إذا كانت على يقين معقول بأنها ستمارس خيار التجديد، وتضع في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تتسبب في وجود حوافز اقتصادية لها لممارسة خيار التجديد. بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة بإعادة تقييم فترة الإيجار إذا كان هناك حدث جوهري أو تغير في الظروف تحت سيطرتها وتؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (أي التغير في إستراتيجية العمل).

٢,٣ بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS") وتعديلات البنك المركزي اليمني بشأن الاعتراف والقياس والافصاح للأدوات المالية، بموجب تعميم البنك المركزي اليمني الموجه الى جميع البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية والذي ينص على "تأجيل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) –"الأدوات المالية" حتى بداية سنة ٢٠٢٢م"، وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح اليمنية السارية ذات العلاقة.

وعليه يتم إتباع تعليمات المنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٦م ورقم (٥) لسنة ١٩٩٨م ورقم (٨) لسنة ٢٠١٥م بشأن تصنيف الأصول والإلتزامات. كما يتم تكوين مخصص القروض والسلفيات والإلتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع القروض والسلفيات والإلتزامات العرضية الأخرى مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة القروض والسلفيات والإلتزامات العرضية والنسب المحددة في تعليمات البنك المركزي اليمني.

وبالتالي يتم إدراج مخصص المخاطر العامة المحتسب على الديون المنتظمة ومخصص الإلتزامات العرضية ضمن المخصصات الأخرى بدلاً من إدراجه ضمن حقوق الملكية.

٣,٣ أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الأدوات المالية التي تم قياسها على أساس قيمتها العادلة، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه. ويستند مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة المدفوعة مقابل تلك الأصول.

تمثل القيمة العادلة القيمة التي يتم استلامها مقابل بيع أصل أو القيمة التي تدفع لتحويل إلتزام في إطار تعاملات منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر ممكن تحديده بشكل واضح أو تقديره بإستخدام أساليب تقييم أخرى. عند تقييم القيمة العادلة لأصل أو إلتزام، تأخذ المجموعة في عين الاعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام إذا كان المشاركين في السوق سيأخذون تلك الخصائص في عين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الافصاح في هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على ذلك الأساس فيما عدا معاملات المدفوعات المشتركة التي في إطار معيار التقارير المالية الدولية رقم (٢)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) والقياسات التي تتشابه فيما يتعلق بالقيمة العادلة ولكنها ليست بالقيمة العادلة ومثال على ذلك صافي القيمة القابلة للتحقق في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) أو القيمة المستخدمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦).

بالإضافة إلى أنه لأغراض التقارير المالية يتم تصنيف قياس القيمة العادلة إلى المستوى ١ و ٢ و ٣ بناءً على الدرجة التي تكون عندها مدخلات قياس القيمة العادلة ممكن ملاحظتها ودرجة أهمية هذه المدخلات في قياس القيمة العادلة في مجملها، والتي يمكن وصفها كما يلي:

المستوى ١ – عندما تكون المدخلات عبارة عن أسعار مدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول أو إلتزامات متشابهة والتي لا تزال المجموعة تسيطر عليها في تاريخ القياس.

المستوى ٢ – عندما تكون المدخلات هي مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى (١) والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الإلتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى ٣ – عندما تكون المدخلات عبارة عن مدخلات لا يمكن ملاحظتها للأصل أو الإلتزام.

٤,٣ أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة للبنك والشركة التابعة له الخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يتوفر لدى البنك العناصر التالية:

- توفر النفوذ على الشركة التابعة.
- يتعرض البنك لمخاطر أو له الحق في عائدات متغيرة نتيجة لعلاقته مع الشركة التابعة.
- لدى البنك القدرة على إستخدام نفوذه لتغيير العائدات من الشركة التابعة.

يقوم البنك بإعادة تقدير مدى سيطرته على الشركة التابعة إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى تغير أحد أو أكثر من عناصر التحكم المذكورة أعلاه.

عند إمتلاك البنك القدرة التصويتية الكافية التي تمنحه القدرة العملية على إدارة وتوجيه الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة بشكل فردي ومستقل، فهنا يتوفر لدى البنك النفوذ على الشركة التابعة، حتى وإن لم تمثل القدرة التصويتية نسبة الأغلبية ضمن الشركة التابعة.

علماً بأن البنك يأخذ في الحسبان عند دراسته لمدى كفاية القدرة التصويتية ومدى منحها النفوذ على الشركة التابعة كافة الحقائق والظروف والتي تتضمن التالي:

- مقدار القدرة التصويتية المملوكة من قبل البنك وتركزها إلى القدرة التصويتية المتبقية لدى الملاك الآخرين ومقدار توزعها لديهم.
- مقدار القدرة التصويتية المتوقعة والمحتملة للبنك إلى القدرة التصويتية التي ستتبقى للملاك والأطراف الأخرى.
- أية حقوق ظهرت أو قد تظهر نتيجة لترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف أخرى قد تشير إلى مقدرة البنك في إدارة وتوجيه الأنشطة الرئيسية للوحدة التابعة من عدمها في الأوقات التي تتطلب صنع وإتخاذ القرار، ويتضمن هذا، منهجية التصويت التي إتبعها الملاك في إجتماعاتهم الماضية.

يقوم البنك بتوحيد البيانات المالية للشركة التابعة مع بيانات البنك المالية عند تحقق السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف عن توحيدها عند فقدان تلك السيطرة. وبالتحديد، فإن مصاريف وإيرادات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة يتم إدراجها في بيان الدخل الشامل الموحد من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان البنك لتلك السيطرة على الشركة التابعة.

يعود الربح أو الخسارة وكافة عناصر الدخل الشامل الأخرى لمساهمي البنك وملاك الحصص غير المُسيطرة (حصة الأقلية). يعود إجمالي الدخل الشامل للوحدة التابعة إلى ملاك البنك وملاك الحصص غير المُسيطرة (حصة الأقلية). حتى لو أدى هذا إلى تكوين عجز في حقوق ملاك الحصص غير المُسيطرة.

تم إجراء كافة التعديلات الضرورية، وأينما لزم ذلك، على السياسات المحاسبية الخاصة بالبيانات المالية للشركة التابعة لغرض توحيدها مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

تم إلغاء أثر كافة الحسابات المتقابلة لجميع الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية والدخل الشامل والتدفقات النقدية الناتجة عن كافة التعاملات بين البنك والتابعة عند توحيد هذه البيانات المالية.

٥,٣ المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل البنود النقدية بإستخدام السعر السائد بتاريخ إعداد البيانات المالية الموحدة، ويتم الإعتراف بالأرباح/ الخسائر في بيان الدخل الشامل الموحد. يتم تحويل البنود غير النقدية والمثبتة في السجلات بالتكلفة التاريخية بإستخدام السعر السائد في تاريخ إجراء العملية. يتم تحويل البنود غير النقدية والمثبتة في السجلات بالقيمة العادلة بإستخدام السعر السائد في تاريخ تقييم تلك الأصول، ويتم الإعتراف بأرباح/ خسائر التقييم كجزء من تلك القيمة العادلة.

عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة أصول وإلتزامات الشركة التابعة والمعدة بعملة مختلفة (إن وجدت) عن عملة البيانات المالية الموحدة وفقاً للأسعار الوسيطة للعملات في تاريخ البيانات المالية الموحدة. أما فروقات العملة الناجمة عن تقييم صافي الإستثمار في الشركة التابعة فتظهر ضمن بنود الدخل الشامل الموحد.

تعرض البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالريال اليمني، وهي عملة السوق الإقتصادي الرئيسية الذي تعمل المجموعة ضمنه مقرباً إلى أقرب ألف، فيما عدا ما يتم الإشارة إليه بخلاف ذلك.

٦,٣ الأدوات المالية

يتم إثبات الأصول والإلتزامات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في علاقة تعاقدية في الأداة المالية، فيما عدا مشتريات ومبيعات الأصول المالية والتي تتم بالطرق الاعتيادية "المعتادة" والتي يتم الإعتراف بها على أساس تاريخ التسوية.

تقاس الأصول والإلتزامات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرةً إلى حيازة أو إصدار الأصول والإلتزامات المالية (عدا عن الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إن وجدت) تضاف إلى أو تخصم من القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات المالية – عندما يكون ذلك ملائماً – عند الادراج المبدئي. تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرةً إلى حيازة الأصول أو الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تدرج فوراً في بيان الدخل الشامل الموحد.

٧,٣ الأصول المالية

يتم تسجيل جميع المشتريات والمبيعات للأصول المالية والتي تتم بالطرق الاعتيادية "المعتادة" في تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات المعتادة هي تلك التي تتعلق بالأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال الإطار الزمني الذي تحدده التشريعات أو القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس كل الأصول المالية المعترف بها لاحقاً في مجملها إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة بناءً على تصنيف الأصول المالية.

تصنف المجموعة أصولها المالية ضمن الفئات المحددة التالية: إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، قروض وسلفيات العملاء وإستثمارات مالية متاحة للبيع. ويتم تحديد تصنيف الأصول المالية عند الإدراج الأولي بالإعتماد على طبيعة الأصول المالية والهدف من إقتنائها.

١,٧,٣ إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

تصنف الأصول المالية بالتكلفة المطفأة ذات الدفعات وتواريخ الإستحقاق الثابتة أو التي يمكن تحديدها وللمجموعة الرغبة والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق كإستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

يتم قياس الأدوات المالية بشكل مبدئي بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة لكافة الأصول المالية.

تم تسجيل الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالتكلفة المطفأة وذلك بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مطروحاً منها خسائر إنخفاض القيمة، ويسجل الدخل على أساس الناتج الفعلي.

إذا كان هناك دليل موضوعي على إنخفاض قيمة الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالتكلفة المطفأة، فإن مبلغ الخسارة يتم الإعتراف به في بيان الدخل الشامل الموحد ويمثل الفارق بين القيمة الأسمية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، مخصومة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

يتم إحتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة عند الشراء بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. لذلك يتم الإعتراف بالإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالقيمة الإسمية بعد إستقطاع خصم الإصدار كما في تاريخ البيانات المالية الموحدة.

٢,٧,٣ قروض وسلفيات

القروض والسلفيات هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشط ومن المتوقع أن يتم استرداد جميع الاستثمارات الأولية بشكل جوهري بخلاف تدهور الائتمان. يتم قياس القروض والسلف (بما في ذلك التسهيلات الائتمانية المباشرة للعملاء، والقروض والسلفيات للعملاء، والأرصدة المدينة والأصول الأخرى) مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أي تكاليف معاملات منسوبة إليها مباشرةً، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، بعد خصم مخصص إنخفاض القيمة. يتم إحتساب التكلفة المطفأة من خلال مراعاة أي خصم أو علاوة عند الشراء والرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات الخسائر الناتجة من إنخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل الموحد.

٣,٧,٣ إستثمارات مالية متاحة للبيع

الأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة تم تصنيفها كأصول مالية متاحة للبيع أو ليست مصنفة ضمن الفئات التالية: (أ) قروض وسلفيات، (ب) إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. الأصول المالية المتاحة للبيع هي تلك التي تتجه النية للإحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن ويمكن بيعها للوفاء بمتطلبات السيولة أو التغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم.

يتم الإعتراف الأولي بالأصول المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرةً إلى الحيازة والتي يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة.

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المدرجة في سوق نشط بناءً على الأسعار الحالية. الإستثمارات المالية المتاحة للبيع الغير مدرجة والتي لا يتم تداولها في سوق نشط، تحدد بالتكلفة بعد خصم الإنخفاض في القيمة، ما لم تكون القيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير يمكن قياسها بموضوعية.

إذا ما كان هناك إنخفاض في قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، تتم إزالة الخسارة المتراكمة، التي تقاس على أنها الفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسارة الإنخفاض بالقيمة على ذلك الأصل المالي المدرج سابقاً في الربح أو الخسارة من بيان حقوق الملكية وتدرج في بيان الدخل الشامل الموحد.

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الموحد ويتم تسجيلها في التغيرات التراكمية للقيمة العادلة بإستثناء خسائر إنخفاض القيمة، والفائدة المحتسبة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على الأصول النقدية والتي يتم الاعتراف بها مباشرةً في بيان الدخل الشامل الموحد. عند إستبعاد الإستثمار أو عند إنخفاض قيمته، يتم إدراج الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في حقوق الملكية في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الموحد للسنة.

٤,٧,٣ طريقة الفائدة الفعلية

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في إحتساب التكلفة المطفأة للأصل المالي وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة الزمنية المحددة للأصل. يتم إستخدام معدل سعر الفائدة في خصم التدفقات المستقبلية المتوقع الحصول عليها (ويتضمن الإحتساب كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تكون جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وكافة الأقساط والخصومات الأخرى) خلال عمر الأصل أو (عندما يكون ذلك مناسباً) على فترة زمنية أقصر من صافي القيمة الدفترية عند الادراج المبدئي.

يتم إحتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي والتوزيعات من الأصول المالية المتاحة للبيع يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد. ويتم إدراج أية تغيرات أخرى في قيمة الأصول المالية في بيان الدخل الشامل الموحد وكذلك في إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات. تتحقق إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي، بإستثناء القروض والذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون تأثير الخصم غير جوهري.

عندما يتم بيع الأصول المالية أو عند الإعتراف بإنخفاض قيمها، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر والتي تم تجميعها سابقاً في إحتياطي إعادة القيمة العادلة للإستثمارات في الأرباح أو الخسائر.

يتم إدراج توزيعات الأرباح من الأصول المالية المتاحة للبيع في الأرباح أو الخسائر عند نشوء حق للمجموعة في إستلام التوزيعات.

٥,٧,٣ إنخفاض قيمة الأصول المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان مركز مالي موحد بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إنخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية ويتم تكبد خسارة الإنخفاض في القيمة إذا، وإذا فقط، كان هناك دليل موضوعي نتيجة لحدث أو أكثر من حدث بعد الإدراج الأولي للأصل ("حدث خسارة") ويوجد لحدث الخسارة ذلك (أو الأحداث) أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.

يتضمن الدليل الموضوعي على إنخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية بيانات قابلة للمراقبة والتي ترد إلى عناية المجموعة حول أحداث الخسارة:

- صعوبة مالية جوهرية للمصدر أو الملتزم.
- مخالفة العقد، مثل العجز عن الدفع أو عدم دفع الفوائد أو دفعات أصل المبالغ المستحقة.
- منح المجموعة تنازلاً للمقترض لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بصعوبة مالية لدى المقترض، والتي في غيابها لا ينظر المقرض بموضوع ذلك التنازل.
- أن يصبح من المحتمل أن يدخل المقترض في مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية جوهرية.
- إختفاء سوق نشط لذلك الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.
- بيانات قابلة للمراقبة تشير إلى وجود إنخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المقدرة لأصول مالية منذ الإدراج الأولي لتلك الأصول بالرغم من عدم إمكانية تحديد الإنخفاض للأصول المالية الفردية متضمنة:
  - تغييرات عكسية في موقف السداد للمقترضين في المجموعة، أو
  - ظروف إقتصادية وطنية أو محلية تتزامن مع عجز عن الدفع بأصول المجموعة.

تقوم المجموعة أولاً بتقييم ما إذا وجد دليل موضوعي منفرد على إنخفاض قيمة أصول مالية يكون كل منها جوهرياً بحد ذاته، ومنفرداً أو مجتمعاً لأصول مالية لا يكون كل منها جوهرياً بحد ذاته. إذا حددت المجموعة عدم وجود دليل موضوعي على إنخفاض القيمة لأصل مالي مقيم فردياً، سواءً جوهرياً أو لا، فإنه يضم الأصل في مجموعة أصول مالية لها نفس خصائص مخاطر الإئتمان وتقوم بتقييم إنخفاض قيمتها مجتمعة.

الأصول التي تم تقييم إنخفاض قيمتها فردياً ويتم إدراج أو يستمر إدراج خسارة إنخفاض في القيمة لها، لا تدرج ضمن التقييم الجماعي للإنخفاض في القيمة.

إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسارة إنخفاض في القيمة على القروض والسلفيات مدرجة بالتكلفة المطفأة، يقاس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (بإستثناء خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) المخصومة حسب معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي. تخفض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص ويدرج مبلغ الخسارة في بيان الدخل الشامل الموحد. إذا كان للقرض معدل فائدة متغير، يكون معدل الخصم لقياس أي خسارة إنخفاض في القيمة هو معدل الفائدة الفعلي الحالي المحدد بموجب العقد. وكوسيلة عملية، قد تقيس المجموعة إنخفاض القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام سعر سوق قابل للمراقبة.

تقدر التدفقات النقدية المستقبلية في مجموعة أصول مالية لتقييم إنخفاض قيمتها بشكل جماعي على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في المجموعة والخبرة حول الخسارة التاريخية للأصول ذات خصائص مخاطر الإئتمان المشابهة لتلك الموجودة في المجموعة. تتم تسوية خبرة الخسارة التاريخية على أساس البيانات الحالية القابلة للمراقبة لتعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي إرتكزت عليها الخبرة حول الخسارة التاريخية ولإزالة آثار الظروف المرتبطة بالفترة التاريخية والتي لم تعد موجودة حالياً.

يجب أن تعكس التقديرات في التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعات الأصول بحيث تتوافق مع التغيرات في البيانات القابلة للمراقبة ذات العلاقة من فترة لأخرى (على سبيل المثال، التغيرات في معدلات البطالة، أسعار العقار، وضع الدفع أو العوامل الأخرى التي تشير لتغيرات في إحتمالات الخسائر في المجموعة وحجمها).

يتم إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأصل مالي مضمون يعكس التدفقات النقدية التي قد تنتج عن حجز الرهن بعد خصم تكاليف الحصول على الضمانة وبيعها سواءً كان حجز الرهن محتملاً أم لا. تتم مراجعة المنهجية والإفتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم من قبل المجموعة لتقليل أية فروقات بين تقديرات الخسارة وخبرة الخسارة الفعلية.

لأغراض إجراء تقييم جماعي لإنخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول المالية على أساس خصائص مخاطر الإئتمان المشابهة (أي على أساس عملية تصنيف المجموعة التي تأخذ في الإعتبار نوع الأصل، مجال العمل، الموقع الجغرافي، نوع الضمانة، وضع الإستحقاق السابق وعوامل أخرى ذات علاقة).

تلك الخصائص تتعلق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعات من تلك الأصول كونها تشير إلى مقدرة المدين على دفع كافة المبالغ المستحقة حسب الشروط التعاقدية للأصول التي يتم تقييمها.

إذا كان قرض ما غير قابل للتحصيل، وتم إتباع كافة الإجراءات القانونية الضرورية وحددت الخسارة النهائية، يتم شطبه مقابل المخصص المرتبط بإنخفاض قيمة القرض. وتشطب مثل تلك القروض بعد إستكمال كافة الإجراءات الضرورية وتحديد مبلغ الخسارة. يتم إدراج التحصيلات اللاحقة للمبالغ المشطوبة سابقاً تخفض مبلغ مخصص الإنخفاض بالقيمة في بيان الدخل الشامل الموحد.

أما بالنسبة للقروض، فإذا إنخفض مبلغ خسارة الإنخفاض بالقيمة في فترة لاحقة ويمكن أن يعزى الإنخفاض بشكل موضوعي إلى حدث وقع بعد إدراج إنخفاض القيمة (مثل حدوث تحسن في التصنيف الإئتماني للمدين) فإنه يتم رد خسارة الإنخفاض بالقيمة المدرجة سابقاً عن طريق تسوية حساب المخصص. يدرج مبلغ العكس في بيان الدخل الشامل الموحد.

وفي حالة الإنخفاض الجوهري أو المطول في القيمة العادلة للأصول المالية إلى أقل من تكلفتها عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة الأصل. وإذا وجد مثل ذلك الدليل بالنسبة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تتم إزالة الخسارة المتراكمة، التي تقاس على أنها الفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسارة الإنخفاض في القيمة على ذلك الأصل المالي المدرج سابقاً بالربح أو الخسارة الموحد من بيان التغير في حقوق الملكية الموحد وتدرج في بيان الدخل الشامل الموحد.

٦,٧,٣ مخصص القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء والإلتزامات العرضية

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٦م ورقم (٥) لسنة ١٩٩٨م ورقم (٨) لسنة ٢٠١٥م بشأن تصنيف الأصول والإلتزامات، يتم تكوين مخصص قروض وسلفيات والإلتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع القروض والسلفيات والإلتزامات العرضية الأخرى مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة القروض والسلفيات والإلتزامات العرضية.

وبناءً عليه يتم تكوين المخصص طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:

البيان	النسبة
قروض وسلفيات وإلتزامات عرضية منتظمة	
قروض وتسهيلات منتظمة (متضمنةً حسابات تحت المراقبة)	٢٪
إلتزامات عرضية منتظمة (متضمنةً حسابات تحت المراقبة)	١٪
قروض وسلفيات وإلتزامات عرضية غير منتظمة	
قروض وسلفيات وإلتزامات عرضية دون المستوى	١٥٪
قروض وسلفيات وإلتزامات عرضية مشكوك في تحصيلها	٤٥٪
قروض وسلفيات وإلتزامات عرضية رديئة	١٠٠٪

تظهر القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء في بيان المركز المالي الموحد بعد خصم مخصص القروض والسلفيات والفوائد المعلقة (المجنبة). يتم إعدام القروض والسلفيات في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها أو بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في ضوء الفحص الذي يقوم به. يتم قيد المبالغ المحصلة من القروض والسلفيات التي سبق إعدامها في بيان الدخل الشامل الموحد ضمن بند "إيرادات أخرى".

خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م أصدر البنك المركزي اليمني منشور دوري رقم (٨)، والذي يشير إلى تعديل نسبة المخصص على القروض والسلفيات المباشرة المنتظمة من ١٪ إلى ٢٪.

٧,٧,٣ إلغاء إدارج الأصول المالية

تقوم المجموعة بإلغاء إدراج الأصول المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الأصول المالية أو عند تحويلها وبالتالي جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكية الأصول المالية إلى طرف أخر. إذا لم تقم المجموعة بتحويل تلك الأصول بشكل كامل أو لم يتم الاحتفاظ بجميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيتها وإستمرت بالسيطرة عليها فإن المجموعة تقوم بالإعتراف بمصالحها المستبقاة في الأصل المالي بالإضافة إلى الإلتزامات ذات الصلة المتوجب عليها سدادها.

يقاس الغاء إدراج أحد الأصول المالية المثبت بالتكلفة المطفأة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصول وإجمالي القيم المستلمة بالإضافة إلى الذمم المدينة، وتدرج في بيان الدخل الشامل الموحد.

٨,٣ الإلتزامات المالية

تصنف المجموعة إلتزاماتها المالية إلى الإلتزامات المالية بالتكلفة المطفأة فقط (الإلتزامات المالية الأخرى).

١,٨,٣ الإلتزامات المالية الأخرى

تقاس الإلتزامات المالية الأخرى (متضمنة أرصدة مستحقة لبنوك، ودائع العملاء، والأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى) مبدئياً بالقيمة العادلة والمتمثلة في التكلفة في تاريخ المعاملة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في إحتساب التكلفة المطفأة للإلتزامات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على الفترة المرتبطة بها. يتم إستخدام معدل سعر الفائدة الفعلي في خصم المدفوعات المستقبلية المتوقع دفعها (ويتضمن الإحتساب كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تكون جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وكافة الأقساط والخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للإلتزامات المالية أو (عندما يكون ذلك مناسباً) على فترة زمنية أقصر من صافي القيمة الدفترية عند الإدراج المبدئي.

يتم إحتساب مصروف الفائدة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي، فيما عدا الذمم الدائنة قصيرة الأجل التي تكون عندها الفائدة ليست ذات أهمية. إن جميع الإلتزامات المالية للمجموعة ذات طبيعة قصيرة الأجل.

٢,٨,٣ إلغاء إدراج الإلتزامات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء إدراج الإلتزامات المالية فقط عندما يتم التخلي عنها أو إلغائها أو إنتهاء صلاحيتها أو سدادها. تدرج الفروقات الناتجة بين القيمة الدفترية للإلتزام المالي الملغي إدراجه وبين مجموع الإعتبارات المدفوعة والدائنين في بيان الدخل الشامل الموحد.

٩,٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحد يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقد في الصناديق والأرصدة لدى البنك المركزي اليمني (بخلاف الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الإحتياطي) وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك إضافة إلى أرصدة الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق التي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

١٠,٣ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي عبارة عن المبلغ الذي يمكن إستلامه نظير بيع أصل أو دفعة نظير تحويل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للبنك في ذلك التاريخ في ظل السوق الحالية بغض النظر عن إمكانية ملاحظة السعر مباشرةً أو تقديره باستخدام أسلوب أخر من أساليب التقييم. إن القيمة العادلة لأي إلتزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الإلتزام.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة، عندما ينطبق ذلك، باستخدام السعر المعلن في السوق النشط لتلك الأداة. يعتبر السوق سوقاً نشطاً عندما تكون المعاملة المتعلقة بالأصل أو الإلتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

في حالة عدم وجود سعر معلن في سوق نشط. يقوم البنك حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار جميع العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة. ويتم ذلك بإحدى الطرق التالية:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها لحد كبير.
- خصم التدفقات النقدية المتوقعة.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات المشاركين في السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند التقدير للقيمة العادلة وفي حالة تعذر قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة أو التكلفة المطفأة.

١١,٣ الموجودات غير الملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في حق الإنتفاع والذي يظهر بتكلفة الحصول عليها ناقصاً مجمع الإهلاك وأي إنخفاض في القيمة، ويتم إهلاك حق الإنتفاع على مدار مدة عقد حق الإنتفاع.

يتم إلغاء إدراج بند حق الإنتفاع عند الإستبعاد أو عندما لا يتوقع نشوء منافع إقتصادية من إستمرار إستخدام الأصول. يتم إظهار الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد الأصل أو الإستغناء عنه والتي تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومتحصلات البيع ضمن بيان الدخل الشامل الموحد.

١٢,٣ الممتلكات والمعدات

١,١٢,٣ الإعتراف والقياس

تثبت الممتلكات والمعدات بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر الإنخفاض في قيمة تلك الممتلكات - إن وجد- وتشمل التكلفة جميع التكاليف المنسوبة مباشرةً لشراء الأصل. كما تتضمن تكلفة الممتلكات التي تم إنشائها ذاتياً تكلفة المواد والأجور وأية مواد مستهلكة من التكاليف المنسوبة مباشرةً لوضع الأصل في الحالة التشغيلية التي تمكنه من تحقيق الغرض الذي تم بناؤه من أجله كما تشمل أيضاً التكاليف اللازمة لفك الأصل وإعادة ترميم الموقع. والبرمجيات التي يتم شراؤها بإعتبار أنها ضرورية لتمكين المعدات من أداء الغرض المطلوب منها يتم رسملتها كجزء من تكلفة تلك المعدات.

عندما تكون أجزاء من الممتلكات والمعدات ذات أعمار إفتراضية مختلفة يتم إدراجها كبنود مستقلة (المكونات الرئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم إستبعاد الأصل الثابت عند التخلص منه أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية متوقع تحققها من إستمرار إستخدام هذا الأصل، وفي السنة التي تم فيها إستبعاد الأصل، يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الإستبعاد (الفرق بين صافي قيمة الإستبعاد المتحقق من عملية البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل) ببيان الدخل الشامل الموحد ضمن بند إيرادات ومصاريف أخرى. إذا تم إستبعاد أي أصل معاد تقييمه فإن ما يخص الأصل من فائض إعادة التقييم يتم ترحيله إلى الأرباح المرحلة.

٢,١٢,٣ التكاليف اللاحقة

تتم رسملة التكاليف المتعلقة بإستبدال جزء من الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة هذا الأصل، وتتم رسملة التكاليف اللاحقة على الممتلكات والمعدات فقط عندما تؤدي هذه التكاليف إلى زيادة في القيمة الإقتصادية المستقبلية لهذه الممتلكات ويمكن قياس هذه التكاليف بصورة جيدة، ويتم إستبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبعد. التكاليف اليومية لخدمة الممتلكات والمعدات تسجل في بيان الدخل الشامل الموحد عند إستحقاقها.

٣,١٢,٣ الإهلاك

يحسب الإهلاك بناءً على تكلفة الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمتها التخريدية - إن وجدت -.

يتم تقدير العمر الإنتاجي لكل جزء من الأصل الثابت وإذا كان لهذا الجزء عمر إنتاجي مختلف عن باقي مكونات الأصل فسوف يتم إهلاكه بشكل منفصل.

ويتم إهلاك هذه الممتلكات - فيما عدا الأراضي - بطريقة القسط الثابت وتحميل مبلغه على بيان الدخل الشامل الموحد وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.

وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الممتلكات لأغراض إحتساب الإهلاك:

البيان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
مباني وإنشاءات	٥ سنوات – ٥٠ سنة
أثاث وتركيبات	٥ سنوات – ١٠ سنوات
ألات ومعدات	٥ سنوات – ٢٠ سنة
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات – ١٠ سنوات
أجهزة حاسب آلي	سنتين – ٥ سنوات

ويعاد النظر سنوياً بمعرفة إدارة المجموعة في كل من طريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وكذلك القيم المقدرة كخردة في نهاية العمر الإنتاجي المقدر لتلك الممتلكات (إن وجدت).

١٣,٣ انخفاض قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان مركز مالي بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة من أجل تحديد ما إذا كان هناك مؤشراً للإنخفاض في قيمة تلك الأصول. وفي حالة وجود أي مؤشر على ذلك، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتلك الأصول من أجل تحديد مدى الإنخفاض في قيمة تلك الأصول (إن وجدت). في حالة عدم مقدرة المجموعة على تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأي أصل بشكل فردي تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد على أساس الوحدة المنتجة للنقد التابعة للأصل. عندما يكون من الممكن تحديد أساس توزيع ثابت ومعقول فإنه يتم أيضاً توزيع الأصول على الوحدات المنتجة للنقد، أو فيما عدا ذلك فإنه يتم توزيعها لأصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد والتي من الممكن أن يتم تحديد أساس ثابت ومعقول لها.

القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة أيهما أكبر. عند تقدير القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لتصل إلى القيمة الحالية بإستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي تكون التقديرات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية لها لم يتم تسويتها.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد والتي تم تقديرها للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) أقل من قيمتها الحالية فإنه يتم تخفيض القيمة الحالية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يتم تحميل خسارة إنخفاض القيمة مباشرةً على بيان الدخل الشامل الموحد ما لم تكن قيمة الأصل المدرجة معاد تقييمها وفي هذه الحالة تعامل خسارة القيمة كإنخفاض في إعادة التقييم.

في حالة ما تم لاحقاً عكس خسارة إنخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد)، إلى أن تصل للقيمة المقدرة القابلة للاسترداد على أن لا تكون الزيادة أكبر من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) في السنوات السابقة. إن عكس خسارة الإنخفاض في القيمة يتم تسجيله مباشرةً على بيان الدخل الشامل الموحد ما لم تكن قيمة الأصل المدرجة معاد تقييمها وفي هذه الحالة تعامل خسارة القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

١٤,٣ تقييم الأصول التي آلت ملكيتها للمجموعة وفاءاً لديون بعض العملاء

تدرج الأصول التي آلت ملكيتها للمجموعة في بيان المركز المالي الموحد ضمن بند "أرصدة مدينة وأصول أخرى" وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني وذلك بالقيمة التي آلت بها للمجموعة ناقصاً أي انخفاض في قيمتها في تاريخ البيانات المالية - إن وجد -، ويتم تحميل قيمة هذا الإنخفاض على بيان الدخل الشامل الموحد.

١٥,٣ إلتزامات عرضية وإرتباطات

تظهر الإلتزامات العرضية والإرتباطات (بعد خصم التأمينات المحتجزة عنها) والتي تكون المجموعة طرفاً فيها خارج بيان المركز المالي الموحد ضمن بند "إلتزامات عرضية وإرتباطات" باعتبار أنها لا تمثل أصول أو إلتزامات فعلية كما في تاريخ المركز المالي الموحد.

١٦,٣ مخصصات أخرى

تدرج المخصصات في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون لدى المجموعة إلتزام قانوني أو إستدلالي نتيجة لحدث سابق والذي من المحتمل أن يتطلب تدفقاً نقدياً خارجاً لمنافع اقتصادية تم تقدير مبلغها بشكل يعتمد عليه لسداد ذلك الإلتزام. يتم تحديد المخصصات، إذا كان أثرها جوهرياً، بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بإستخدام معدل يعكس التقديرات الحالية للسوق والقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بهذا الإلتزام، متى كان ذلك ملائماً.

١٧,٣ المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الأصول المالية والإلتزامات المالية والتقرير عن صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد عند وجود حق قانوني يتطلب إجراء مقاصة بين المبالغ المتحققة وتوجد نية للسداد على أساس الصافي، أو عندما يتم تحقق الأصل وسداد الالتزام في نفس الوقت.

١,١٧,٣ صافي إيراد الفوائد

يتم الإعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد في "صافي دخل الفوائد" "كإيرادات فوائد" و"مصاريف فوائد" في بيان الدخل الشامل الموحد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية على مدى العمر المتوقع للأداة المالية أو على مدى فترة أقصر، أيهما أنسب، إلى صافي القيمة الدفترية للأصول المالية أو الإلتزامات المالية. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بالإعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن إحتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تكون بشكل متزايد والتي تعود مباشرةً إلى ترتيبات الإقراض المحددة، تكاليف المعاملة، وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى. بالنسبة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إن وجدت)، يتم الإعتراف بتكاليف المعاملات في الربح أو الخسارة عند الإعتراف المبدئي.

ويتم قيد الفوائد على الديون التي مضى على إستحقاقها ثلاثة أشهر(الأصول المالية ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة- الديون غير العاملة) ولم تدفع هامشياً ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى باعتبارها فوائد معلقة ولا يتم تعليتها على الحسابات المدينة ولا يتم إضافتها لبيان الدخل الشامل الموحد إلا عند تحصيلها وبعد أن يكون قد تم تحصيل أصل الدين.

٢,١٧,٣ صافي إيراد العمولات والخدمات المصرفية

تشمل إيرادات ومصروفات العمولات والخدمات المصرفية على رسوم غير تلك التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إيرادات الفائدة الفعلية (انظر أعلاه). تشمل الرسوم المدرجة في هذا الجزء من بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة، من بين الأمور الأخرى، رسوم مفروضة على خدمة القرض ورسوم عدم الاستخدام المتعلقة بإلتزامات القرض عندما يكون من غير المحتمل أن تؤدي إلى ترتيب إقراض معين.

تحتسب إيرادات العمولات فيما يتعلق بالخدمات عند تلقي الخدمات.

٣,١٧,٣ إيرادات توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق إستلام المدفوعات. وهو تاريخ توزيع الأرباح السابقة للأوراق المالية المدرجة (إن وجد)، وعادةً ما يكون التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيع أرباح لأسهم الملكية غير المدرجة.

١٨,٣ مخصص التقاعد والتأمين الاجتماعي

أ. يدفع موظفي المجموعة حصتهم لقاء الضمان الإجتماعي بحسب قانون التأمينات الإجتماعية اليمنية رقم (٢٦) لسنة ١٩٩١م وكذا القانون رقم (٢٥) ١٩٩١م بشأن التأمينات والمعاشات ويتم سداد الإشتراكات للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات قبل اليوم العاشر من الشهر التالي. تحمل مساهمة المجموعة في بيان الدخل الشامل الموحد.

ب. تطبق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية على موظفي المجموعة فيما يتعلق بحقوق ترك الخدمة.

١٩,٣ ضريبة الدخل

يتم إحتساب الضرائب المستحقة على البنك وفقاً لقانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، ويتم تكوين مخصص للإلتزامات الضريبية بعد إجراء الدراسة اللازمة.

١,١٩,٣ ضريبة الدخل الحالية

ضريبة الدخل الحالية هي الضريبة المتوقع دفعها على الربح الضريبي للسنة وذلك بإستخدام المعدلات الضريبية السائدة في تاريخ التقرير.

٢,١٩,٣ ضريبة الدخل المؤجلة

يتم إعتماد الضرائب المؤجلة وذلك لجميع الفروقات المؤقتة بين المبالغ الدفترية للأصول والإلتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض ضريبة الدخل. تُحسب الضرائب المؤجلة على أساس المعدلات الضريبية المتوقعة خلال فترة تحقق الأصل أو تسوية الإلتزام. إن التأثير الضريبي على الفروقات المؤقتة مدرج كضرائب مؤجلة.

يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة للأصول فقط إلى الحد الذي يتيح إحتمال توفر أرباح ضريبية مستقبلية تمّكن من إستغلال الخسائر والمنافع الضريبية غير المستخدمة. يتم تخفيض أصل الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي لا يمكن معه إستغلال المنافع الضريبية المرتبطة بها.

يتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناتجة عن إعادة تقييم الإستثمارات، إن وجدت، كتسوية على الفائض/(العجز) الناتج عن إعادة التقييم.

٢٠,٣ الزكاة المستحقة على حقوق المساهمين

تحتسب الزكاة المستحقة على المجموعة وفقاً للقوانين والتعليمات السارية في الجمهورية اليمنية ويتم تكوين مخصص لفريضة الزكاة المستحقة، كما تقوم المجموعة بتوريد فريضة الزكاة المستحقة إلى الهيئة العامة للزكاة والتي تقرر توزيعها طبقاً لمصارفها الشرعية.

٢١,٣ الأصول برسم الأمانة

لا تعد الأصول التي تحتفظ بها المجموعة برسم الأمانة من أصولها ولذلك فهي لا تدرج ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٢٢,٣ التقارير المالية لقطاع الأعمال

القطاع هو أحد مكونات المجموعة القابلة للتمييز والذي يعنى إما بتقديم المنتجات أو الخدمات (قطاع العمل) أو بتقديم المنتجات والخدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (القطاع الجغرافي) والذي تكون له مخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالقطاعات الأخرى. النموذج الرئيسي للتقرير عن معلومات القطاعات الخاص بالمجموعة هو قطاعات العمل بناءً على هيكل الإدارة والتقارير الداخلية. قطاع العمل الرئيسي الخاص بالمجموعة هو قطاع الخدمات البنكية للأفراد والشركات والبنوك.

٢٣,٣ توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم إعتمادها بمعرفة المساهمين. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد في إيضاح مستقل.

٢٤,٣ العائد على السهم

يُحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الأرباح (الخسائر) العائدة لحاملي الأسهم العادية بالبنك على عدد الأسهم أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

٢٥,٣ أرقام المقارنة

يتم إدراج كافة المبالغ مع أرقام المقارنة فيما عدا ما تسمح به المعايير أو التفسيرات المحاسبية.

٢٦,٣ معلومات الشركة الأم

يتم إعداد بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل الموحد للشركة الأم المفصح عنهما ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية بإتباع نفس السياسات المحاسبية المذكورة أعلاه.

٤. الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة من إدارة المجموعة القيام بإعداد تقديرات وإفتراضات تؤثر على الأصول والإلتزامات المالية الظاهرة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والمخصصات الناتجة عنها والتغيرات في القيمة العادلة خلال السنة. هذه التقديرات مبنية على إفتراضات تتضمن العديد من العوامل التي تختلف درجة التأكد منها، ويؤدي إختلاف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة إلى تغيرات في الإلتزامات والأصول المستقبلية المقدرة.

يتم تقييم التقديرات والإجتهادات بشكل مستمر، وهي تقوم أساساً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، متضمنة توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف.

وفيما يلي التقديرات المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

١,٤ تصنيف الإستثمارات

تقرر الإدارة عند الحيازة متى يمكن تصنيف الإستثمار كأصول مالية متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

١,١,٤ أصول مالية متاحة للبيع

تتبع الإدارة الارشادات المبينة في المعيار رقم (٣٩) من معايير المحاسبة الدولية، الأدوات المالية: إثبات وقياس وتصنيف الأصول والإلتزامات المالية غير المشتقة كأصول مالية متاحة للبيع.

٢,١,٤ إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتبع البنك متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) حول تصنيف الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات المالية الثابتة أو المحددة بفترات إستحقاق ثابتة على أنها محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق. يتطلب هذا التصنيف إجراء تقديرات هامة. من أجل القيام بهذه التقديرات، تقوم المجموعة بتقييم إعتزامها وقدرتها على الإحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الإستحقاق. إذا أخفقت المجموعة في الإحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ إستحقاقها، عدا في حالات محددة منها على سبيل المثال بيع مبلغ غير هام بنهاية فترة الإستحقاق، يتطلب تصنيف الفئة بأكملها على أنها متاحة للبيع. لذا يمكن أن يتم قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المطفأة.

٢,٤ تقدير القيمة العادلة

تعتمد القيم العادلة على أسعار السوق المدرجة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. إذا لم تتوفر أسعار سوق مدرجة، يتم تقدير القيمة العادلة إعتماداً على التدفقات النقدية المخصومة وطرق التقييم الأخرى.

عند استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة، تعتمد التدفقات النقدية على أفضل تقديرات الإدارة والمعدل المخصوم هو المعدل المتاح في السوق لأدوات مماثلة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

٣,٤ خسائر إنخفاض قيمة القروض والسلفيات

إن الغاية من مراجعة المحفظة الائتمانية للعملاء هي تحديد المخصص المطلوب لأرصدة القروض والسلفيات والإلتزامات العرضية والتعهدات ويتم دراستها تماشياً مع القوانين والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي اليمني.

إضافة إلى القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني منشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٦م يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية في الدراسة:

- الدراسة التحليلية لوضع العملاء المالي بناءاً على البيانات المالية والتدفقات النقدية المقدمة من العملاء بالإضافة إلى حركة حساباتهم مع المجموعة.
- الحد الائتماني للعميل.
- تحليل نسبة المخاطرة، أي قدرة العميل على تنفيذ تجارة مربحة وتحصيل نقد كافي لسداد المبلغ المقترض.
- قيمة الرهن واحتمالية إعادة تملكه.
- تكلفة استرداد الدين.
- إلتزامات العميل مع مصلحة الضرائب ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

إن سياسة المجموعة تتطلب مراجعة دورية ومنتظمة لمخصصات إنخفاض القيمة للتسهيلات بالإضافة إلى تقييم دوري للرهونات والتأكد من إمكانية تحصيلها. يستمر تصنيف القروض كقروض متعثرة إلا إذا تم إعادة تصنيفها كقروض جارية وأعتبر تحصيل الفائدة ومبلغ القرض الأساسي مرجحاً. إن مخصص خسائر القروض يتم إحتسابه وإدراجه في بيان الدخل الشامل الموحد.

٤,٤ خسائر إنخفاض قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع

تحدد المجموعة أن قيمة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأسهم قد إنخفضت عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو طويل الأجل في القيمة العادلة إلى دون مستوى تكلفتها. إن تحديد ما هو جوهري أو طويل الأجل يتطلب تقديراً. عند إجراء هذا التقدير، تقوم الإدارة بالتقييم بين عوامل أخرى، التقلب الإعتيادي في سعر السهم.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون الإنخفاض في القيمة ملائماً عندما يكون هناك دليل على تردي الحالة المالية للمستثمر به وأداء مجال العمل والقطاع والتغييرات في التدفقات النقدية التقنية والتشغيلية والتمويلية.

٥,٤ الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

يتم إحتساب الإهلاك لتنزيل تكلفة الأصول على أساس العمر الإنتاجي المقدر. يتم إحتساب العمر الإنتاجي المقدر وفقاً لتقييم إدارة المجموعة بناءً على عدة عوامل منها الدورات التشغيلية وبرامج الصيانة والتآكل والتلف الطبيعيين وذلك بإستخدام أفضل التقديرات.

٥. إدارة رأس المال

الهدف الأساسي من إدارة المجموعة لرأس المال هو التأكد من الإلتزام بمتطلبات رأس المال الصادرة عن البنك المركزي اليمني، والتأكد من أن المجموعة تحتفظ بمعدل تصنيف إئتماني متميز وكذا نسبة كفاية رأس مال جيدة وأعلى من الحد الأدنى الواجب الإحتفاظ به. وتقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في هذا الشأن وذلك بإستخدام أساليب وفقاً للمعايير المطبقة من البنك المركزي اليمني لأغراض الرقابة. وتقوم المجموعة بإعداد تقارير دورية (كل ٣ أشهر) بنسبة كفاية رأس المال وذلك طبقاً لمنشور البنك المركزي اليمني رقم (٢) لسنة ١٩٩٧م.

ويطلب البنك المركزي اليمني من البنوك العاملة في اليمن الإحتفاظ بنسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة معترف بها دولياً تبلغ (٨٪) كحد أدنى، كما أنه على البنك أن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال إلى ودائع العملاء تبلغ (٥٪) كحد أدنى.

ويتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني بمقارنة مكونات رأس المال الأساسي والمساند بإجمالي أصول وإلتزامات البنك والموضحة في البيانات المالية بعد ترجيحها بأوزان المخاطر كما يلي:

	٢٠٢٠م مليون ريال يمني	٢٠١٩م مليون ريال يمني
رأس المال الأساسي	٦١,٨١٧	٥٢,٤٦٩
رأس المال المساند	٣٤٧	١٣٦
إجمالي رأس المال	**٦٢,١٦٤**	**٥٢,٦٠٥**
الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر:		
إجمالي الأصول	٥٤,٢٣٢	٦٣,١٠٤
الالتزامات العرضية والارتباطات	٢٣,٠٢٧	٨,٦٩٥
إجمالي الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر	**٧٧,٢٥٩**	**٧١,٧٩٩**
نسبة كفاية رأس المال	**٨٠,٤٦٪**	**٧٣,٢٧٪**

يتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المرحلة (بعد إستبعاد المساهمات في رأس مال أي بنك محلي أو مجموعة مالية محلية)، أما رأس المال المساند فيتكون من المخصصات العامة على الديون المنتظمة بنسبة ١٪ وبحيث لا يزيد عن ٢٪ من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

٦. نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
نقد في الصناديق والصرافات الآلية		
أرصدة بالعملة المحلية	٤,٤٦٨,٥١٦	٥,١٠٤,٥٣٣
أرصدة بعملات أجنبية	٢,٢٤٧,١٦٥	٤,٢٥٣,٢٦٥
	٦,٧١٥,٦٨١	**٩,٣٥٧,٧٩٨**
أرصدة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الإحتياطي*		
أرصدة بالعملة المحلية	١٨,٢٩٨,٢٩٧	٢١,٠٠٠,٦٤٢
أرصدة بعملات أجنبية	١٨,٥١٦,٢٤٨	١٨,٢٥١,٦٥٩
	٣٦,٨١٤,٥٤٥	**٣٩,٢٥٢,٣٠١**
	٤٣,٥٣٠,٢٢٦	**٤٨,٦١٠,٠٩٩**

* وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني يتم الإحتفاظ بإحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني خلال السنة المالية ٢٠٢٠م بنسبة ١٠٪ من إجمالي ودائع العملاء بالعملات الأجنبية و٧٪ من إجمالي ودائع العملاء بالعملة المحلية (٢٠١٩م: ١٠٪ و٧٪ من إجمالي ودائع العملاء بالعملات الأجنبية ومن إجمالي ودائع العملاء بالعملة المحلية على التوالي). ولا يحصل البنك على أية فائدة من أرصدة الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي اليمني.

٧. أرصدة لدى بنوك

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
أرصدة لدى بنوك محلية			
ودائع لآجل		٩,٩٨٠,٥٣٨	٧,٢١٦,٤١٣
حسابات جارية		–	٣,٧٥٣,٧٥٠
		٩,٩٨٠,٥٣٨	**١٠,٩٧٠,١٦٣**
أرصدة لدى بنوك خارجية			
ودائع لآجل		٦٧,٦٢٩,٨٩٢	٧٣,٦٦٠,٨٩٩
حسابات جارية		١٨,٣٥٣,٥٩٠	٣٢,٦٠٧,٦٢٤
		٨٥,٩٨٣,٤٨٢	**١٠٦,٢٦٨,٥٢٣**
أرصدة لدى البنك المركزي اليمني حسابات جارية			
أرصدة بالعملة المحلية		٧,٩٣٨,١٥٥	٥,٠٠٠,٧١٠
أرصدة بعملات أجنبية		١٠,٨٢٥,٨٤٣	١٠,٦٩٥,١٠١
		١٨,٧٦٣,٩٩٨	**١٥,٦٩٥,٨١١**
إجمالي الأرصدة لدى البنوك		**١١٤,٧٢٨,٠١٨**	**١٣٢,٩٣٤,٤٩٧**
يخصم: مخصص إنخفاض أرصدة لدى البنوك	١,٧	(١٨,٦٤٤,٧٤١)	(٦,٧١٧,٨٩٤)
		٩٦,٠٨٣,٢٧٧	**١٢٦,٢١٦,٦٠٣**

تحمل حسابات ودائع لآجل لدى البنوك الخارجية والمحلية أسعار فائدة متغيرة، بينما لا تحمل الحسابات الجارية لدى تلك البنوك أية فائدة. بلغت الودائع المحجوزة بضمان لدى بنوك خارجية مبلغ ٥,١٤٢,٢٦٣ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (٢٠١٩م: مبلغ ٤,٠٠١,٠٣٦ ألف ريال يمني) كما أنه بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢١م وبموجب إتفاقية التسوية الموقعة بين بنك اليمن الدولي – اليمن وبنك أوف بيروت – لبنان قامت إدارة المجموعة بشراء ٤٢٧,١٢٥ ألف سند (Eurobonds) عبر الحكومة اللبنانية مقابل مبلغ وقدره ١٧٠,٨٥٠ ألف دولار أمريكي بسعر ٤٠ سنت للسند الواحد بما يعادل مبلغ وقدره ٤٢,٧٥٥,٢١٢ ألف ريال يمني مقابل جزء من أرصدة البنك لدى بنك بيروت – لبنان (أرصدة لدى بنوك خارجية).

١,٧ مخصص إنخفاض أرصدة لدى البنوك

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة	٦,٧١٧,٨٩٤	٣٨,٤٥٧
المكون خلال السنة *	١١,٩٢٦,٨٤٧	٦,٦٧٩,٤٣٧
الرصيد نهاية السنة	**١٨,٦٤٤,٧٤١**	**٦,٧١٧,٨٩٤**

* لقد تعرض الوضع الإقتصادي في لبنان ونظامه المصرفي المحلي إلى درجة كبيرة من حالة عدم اليقين وعدم الوضوح الحالي عن حجم الأثار السلبية المحتملة على الإقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي، ونتيجة لتلك الأحداث تم تكوين مخصص إنخفاض في القيمة على الأرصدة البنكية المستحقة لدى بنك أوف بيروت – لبنان والبنوك اللبنانية الأخرى بنسبة ٤٥٪ من أرصدة البنوك المشار إليها، بالإضافة إلى أرصدة البنوك الأخرى غير المتحركة من سنة إلى أخرى.

٨. إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

تتمثل الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق كما يلي:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
إستثمارات غير مدرجة بالتكلفة المطفأة	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧	٥٠٤,٧١١,٢٧٣
	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧	**٥٠٤,٧١١,٢٧٣**

٩. قروض وسلفيات العملاء

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
جاري مدين - سحب على المكشوف		٦٤,٢٨٨,١٢٣	٦١,٥٩٢,١٢٩
قروض عملاء		٣,٠٩٤,٠٠٨	٣,٥٨٣,٢٧٧
سلف وقروض الموظفين		١٣٧,٩٨٠	٩٨,٢٩٨
		٦٧,٥٢٠,١١١	**٦٥,٢٧٣,٧٠٤**
يخصم:			
مخصص إنخفاض قيمة القروض والسلفيات (منتظمة وغير منتظمة)	١,٩	(٥٢,٣١٢,٥٩٢)	(٤٤,٩١١,٦٣٥)
فوائد مجنبة	٢,٩	(١,١٤٨,١٤٤)	(١,١١٦,٨٧٥)
		١٤,٠٥٩,٣٧٥	**١٩,٢٤٥,١٩٤**

طبقاً لأحكام قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ مادة رقم (٨٥) وكذلك قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م المادة رقم (١٤)، فإن كافة المخصصات المكونة طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني للقروض والتسهيلات الائتمانية والإلتزامات العرضية تكون معفاة من الخضوع لضريبة الدخل.

بلغت قيمة القروض والسلفيات غير المنتظمة مبلغ وقدره ٦٠,٣٧٠,٠٣٠ ألف ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (٢٠١٩م: ٥٩,٧٩٥,٤٥١ ألف ريال يمني)، يحتفظ البنك بضمانات جيدة متنوعة تتمثل في ضمانات عقارية وتأمينات نقدية مقابل القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء. بلغت التأمينات النقدية مقابل تسهيلات مصرفية وأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٨,١٤٩,٩٨٣ ألف ريال يمني (٢٠١٩م: ١٠,٩٠٥,٢٠٣ ألف ريال يمني)، وفيما يلي بيان لتلك القروض والسلفيات وتأميناتها النقدية:

	٢٠٢٠م		
	قيمة القروض والسلفيات ألف ريال يمني	التأمينات النقدية ألف ريال يمني	الصافي ألف ريال يمني
قروض وسلفيات دون المستوى	٥٦٣,٦٤٥	(١,٠٨١)	٥٦٢,٥٦٤
قروض وسلفيات مشكوك في تحصيلها	٣,١٣٩,٠٨٤	(١٥,٠٠٢)	٣,١٢٤,٠٨٢
قروض وسلفيات رديئة	٥٦,٦٦٧,٣٠١	(٥,٩١١,١٥٧)	٥٠,٧٥٦,١٤٤
	٦٠,٣٧٠,٠٣٠	**(٥,٩٢٧,٢٤٠)**	**٥٤,٤٤٢,٧٩٠**
قروض وسلفيات منتظمة	٧,١٥٠,٠٨١	(٢,٢٢٢,٧٤٣)	٤,٩٢٧,٣٣٨
	٦٧,٥٢٠,١١١	**(٨,١٤٩,٩٨٣)**	**٥٩,٣٧٠,١٢٨**

	٢٠١٩م		
	قيمة القروض والسلفيات ألف ريال يمني	التأمينات النقدية ألف ريال يمني	الصافي ألف ريال يمني
قروض وسلفيات دون المستوى	١٩٨,٦٩٢	(٢٢,١٧٢)	١٧٦,٥٢٠
قروض وسلفيات مشكوك في تحصيلها	٣٩٤,٧٥٩	(٩٢,٣٨٢)	٣٠٢,٣٧٧
قروض وسلفيات رديئة	٥٩,٢٠٢,٠٠٠	(٩,٠٠٢,٠٦٩)	٥٠,١٩٩,٩٣١
	٥٩,٧٩٥,٤٥١	**(٩,١١٦,٦٢٣)**	**٥٠,٦٧٨,٨٢٨**
قروض وسلفيات منتظمة	٥,٤٧٨,٢٥٣	(١,٧٨٨,٥٨٠)	٣,٦٨٩,٦٧٣
	٦٥,٢٧٣,٧٠٤	**(١٠,٩٠٥,٢٠٣)**	**٥٤,٣٦٨,٥٠١**

١,٩ مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات (منتظمة وغير منتظمة)

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	محدد ألف ريال يمني	٢٠٢٠م عام ألف ريال يمني	إجمالي ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة		٤٤,٨٩٥,٥٠٠	١٦,١٣٥	٤٤,٩١١,٦٣٥
يضاف: المكون خلال السنة	٢٧	٧,٥٩٩,٥٤١	٧٤,٥٩٧	٧,٦٧٤,١٣٨
يخصم: المستخدم خلال السنة		(٣٧٢,٠٧٢)	–	(٣٧٢,٠٧٢)
يخصم: مخصصات انتفى الغرض منها خلال السنة	٢٦	–	–	–
فروق إعادة تقييم عملات أجنبية		٩٨,٨٩١	–	٩٨,٨٩١
الرصيد نهاية السنة		**٥٢,٢٢١,٨٦٠**	**٩٠,٧٣٢**	**٥٢,٣١٢,٥٩٢**

	إيضاحات	محدد ألف ريال يمني	٢٠١٩م عام ألف ريال يمني	إجمالي ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة		٤٥,٨٨٣,١٨٢	٥٤,٠٨٤	٤٥,٩٣٧,٢٦٦
تسوية على المخصص الإفتتاحي		(٢٠٣,٢٠١)	–	(٢٠٣,٢٠١)
يضاف: المكون خلال السنة	٢٧	–	–	–
يخصم: المستخدم خلال السنة		(٢٢,٤٥٦)	–	(٢٢,٤٥٦)
يخصم: مخصصات انتفى الغرض منها خلال السنة	٢٦	(٧٤٦,٥٣٨)	–	(٧٤٦,٥٣٨)
المحول للمخصص المحدد		٣٧,٩٤٩	(٣٧,٩٤٩)	–
المحول لمخصص إنخفاض أرصدة لدى بنوك		(٣٨,٤٥٧)	–	(٣٨,٤٥٧)
فروق إعادة تقييم عملات أجنبية		(١٤,٩٧٩)	–	(١٤,٩٧٩)
الرصيد نهاية السنة		**٤٤,٨٩٥,٥٠٠**	**١٦,١٣٥**	**٤٤,٩١١,٦٣٥**

يتم وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تصنيف مخصصات التسهيلات الإئتمانية إلى مخصصات محددة ومخصصات غير محددة (مخصص عام للديون والتسهيلات منتظمة). بناءاً على تعليمات البنك المركزي اليمني يتم أخذ مخصص بواقع ١٪ من كافة التسهيلات الإئتمانية المباشرة المنتظمة والتسهيلات غير المباشرة بعد خصم التأمينات النقدية.

في تاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥م أصدر البنك المركزي اليمني منشور دوري رقم (٨)، والذي يشير إلى تعديل نسبة المخصص على القروض والسلفيات المنتظمة المباشرة من ١٪ إلى ٢٪.

وفقاً لأحكام معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، فإنه يمكن تطبيق طريقة القياس لإنخفاض القيمة للتسهيلات الإئتمانية والأصول المالية على أساس المجموعات وذلك عن طريق تطبيق دراسة للإنخفاض في القيمة على مجموعات التسهيلات الإئتمانية والأصول المالية التي تم دراستها وتحليلها بشكل فردي وثبت أنها غير منخفضة القيمة، في حين توجد مؤشرات على إنخفاض القيمة في مجموعات مشابهة، ولا يمكن أن يتم تحديد الإنخفاض في القيمة لكل أصل على حده ضمن تلك المجموعة.

٢,٩ الفوائد المجنبة

تمثل الفوائد المجنبة قيمة الفوائد المستحقة على القروض والسلفيات غير المنتظمة، وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني، فإن هذه الفوائد لا تعتبر إيرادات إلا عند تحصيلها فعلياً.

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة	١,١١٦,٨٧٥	١,٠٨٩,٨٩٦
الزيادة خلال السنة	٣١,٢٦٩	٢٦,٩٧٩
الرصيد نهاية السنة	**١,١٤٨,١٤٤**	**١,١١٦,٨٧٥**

١٠. إستثمارات مالية متاحة للبيع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	نسبة المساهمة %	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الشركة اليمنية القطرية للتأمين		١٥٪	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
شركة الخدمات المالية اليمنية		٢,٣٩٪	٣٣,٩٣٤	٣٣,٧٣٦
			١٥٣,٩٣٤	**١٥٣,٧٣٦**
يخصم: الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	١,١٠		(٣٣,٩٣٤)	(٣٣,٧٣٦)
			١٢٠,٠٠٠	**١٢٠,٠٠٠**

تتمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع في إستثمارات محلية (غير مدرجة). ونظراً لتعذر الحصول على تقدير يمكن الإعتماد عليه للقيمة العادلة لهذه الإستثمارات، وذلك لعدم وجود أسعار سوقية معلنة لها، وكذا لعدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية المستقبلية لذا فقد تم تسجيل هذه الإستثمارات بالتكلفة.

تم إحتساب الإنخفاض لكامل قيمة الإستثمار في شركة الخدمات المالية اليمنية، نظراً لعدم وجود توزيعات من ذلك الإستثمار خلال السنوات الماضية وكذا عدم توقع إستلام أية توزيعات خلال السنوات القادمة.

جميع الإستثمارات المالية المتاحة للبيع غير مصنفة من قبل شركات التصنيف العالمية.

١,١٠ الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة	٣٣,٧٣٦	٣٣,٧٣٦
المكون خلال السنة	١٩٨	–
الرصيد نهاية السنة	**٣٣,٩٣٤**	**٣٣,٧٣٦**

١١. أرصدة مدينة وأصول أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بعض العملاء		٨١١,٤١٥	٨١١,٤١٥
فوائد مستحقة غير مقبوضة		٣٠٥,٢٣١	٤١٥,٧٠٠
مصاريف مدفوعة مقدماً		١٨٠,٩٣٢	١٤٦,٤٩٤
أرصدة مدينة أخرى		٢,٢١٩,٧٣٦	٢,٢٧٦,٦٣٤
		٣,٥١٧,٣١٤	**٣,٦٥٠,٢٤٣**
يخصم: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى	١,١١	(٢,٨٣٢,٦٧٧)	(٣,٠٥٧,٩٩٩)
		٦٨٤,٦٣٧	**٥٩٢,٢٤٤**

١,١١ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة		٣,٠٥٧,٩٩٩	١,٥٧٧,١٥٧
يضاف: المكون خلال السنة	٢٧	–	١,٤٨٠,٨٤٢
يخصم: المستخدم خلال السنة		–	–
يخصم: مخصصات انتفى الغرض منها خلال السنة	٢٦	(٢٢٥,٣٢٢)	–
الرصيد نهاية السنة		**٢,٨٣٢,٦٧٧**	**٣,٠٥٧,٩٩٩**

١٢. أصول غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
حق إنتفاع		
أراضي بمدينة عدن	١,٠٨٥,٥١٧	١,٠٨٥,٥١٧
تكاليف الدراسات والإستشارات	١٢٧,٩٩٥	١٢٧,٩٩٥
فروق إعادة تقييم أصول بعملات أجنبية	٢٤٩,٥١٢	٢٤٩,٥١٢
إجمالي تكلفة حق الإنتفاع	**١,٤٦٣,٠٢٤**	**١,٤٦٣,٠٢٤**
خسائر إنخفاض قيمة أصول غير ملموسة	(١,٤٦٣,٠٢٤)	(١,٤٦٣,٠٢٤)
	–	–

- تتمثل الأصول غير الملموسة في حق الإنتفاع في قيمة الأرض المتنازل عنها للمجموعة من قبل أحد الشركاء في الشركة التابعة والمقدمة من الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بمدينة عدن بمساحة وقدرها ٢٦١٨١ متر مربع (بدون مقابل) وذلك بموجب محضر تسليم مؤقت لتحديد الشوارع وإقامة بناء المشروع الإستثماري رقم (٢٦٤/٢٠١٠م) في ٢٢ ديسمبر وفقاً للشروط التي بموجبها تم تسليم الأرض لشركة أوشن بريز من قبل الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني - عدن.
- سيتم منح شركة أوشن بريز عقد إيجار لمدة ٩٩ سنة إذا كانت التكلفة الإستثمارية للمشروع تقل عن عشرة ملايين دولار أمريكي أو منح عقد تمليك بدون مقابل إذا كانت التكلفة الإستثمارية للمشروع تزيد عن عشرة ملايين دولار أمريكي.
- بناءً على توجيهات السلطة المحلية بمدينة عدن تم منح شركة أوشن بريز فترة زمنية لتنفيذ المشروع وهي ٢٤ شهراً من تاريخ إستلام التراخيص، ما لم فيحق لهيئة الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني إستعادة الأرض وما عليها من أعمال بناء.
- في الفترات اللاحقة لم تتمكن المجموعة من الحصول على عقد حق الإنتفاع أو عقد تمليك للأرضية المقدمة من الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بمدينة عدن والمثبتة كأصول غير ملموسة بمبلغ وقدره ١,٤٦٣,٠٢٤ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (٢٠١٩م: ١,٤٦٣,٠٢٤ ألف ريال يمني)، وذلك لعدم استكمال إجراءات الترخيص في تنفيذ المشروع منذ إستلام الأرضية بناءاً على محضر التسليم المؤرخ في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م والذي لا يعتبر حجة للملكية. هذه الأرضية ممنوحة بدون مقابل لشركة أوشن بريز للإستثمار والتنمية المحدودة (الشركة التابعة).
- الأحداث المذكورة أعلاه تعد بمثابة مؤشرات جوهرية قد تؤدي إلى عدم تمكن شركة أوشن بريز للإستثمار والتنمية المحدودة من الإستمرار كون الشركة لم تتمكن حتى تاريخ هذه البيانات المالية الموحدة من الحصول على عقد حق الإنتفاع أو عقد تمليك الأرض. إن هذه الأحداث إستدعت إدارة المجموعة إلى الإعتراف بخسارة إنخفاض قيمة الأصول بما نسبته ١٠٠٪ من مبلغ حق الإنتفاع ("الأصول غير الملموسة").

١٣. ممتلكات ومعدات

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	أراضي ألف ريال يمني	مباني وإنشاءات ألف ريال يمني	أثاث وتركيبات ألف ريال يمني	آلات ومعدات ألف ريال يمني	سيارات ووسائل نقل ألف ريال يمني	أجهزة حاسب آلي ألف ريال يمني	إجمالي ألف ريال يمني
التكلفة							
رصيد ١ يناير ٢٠٢٠م	٤٤٦,٠٥٣	١,٣٦٤,١٢٦	٥٠٨,١٢٢	٢,١٣٩,١٨٨	٤٧٤,٩٦٤	٢,١٥٤,٥٣٦	٧,٠٨٦,٩٨٩
إضافات	–	١٨٠,١٨٤	٥٦,٦٨٩	٦٥,٠٧٨	٦٧,٨٠٢	٢١٩,٣٢٨	٥٨٩,٠٨١
إستبعادات	–	–	–	–	–	–	–
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	**٤٤٦,٠٥٣**	**١,٥٤٤,٣١٠**	**٥٦٤,٨١١**	**٢,٢٠٤,٢٦٦**	**٥٤٢,٧٦٦**	**٢,٣٧٣,٨٦٤**	**٧,٦٧٦,٠٧٠**
مجمع الإهلاك المتراكم							
رصيد ١ يناير ٢٠٢٠م	**–**	**٦١٤,٦٣٠**	**٤٢٢,٨٥١**	**١,٩٠١,٠٨٣**	**٤٥١,٧٩١**	**١,٣٧٨,٩٧٧**	**٤,٧٦٩,٣٣٢**
إهلاك السنة	–	١٦٨,٦٠٩	٣٢,٩٢٤	١١٥,٩٠٩	١٥,٨٧٨	٤٣١,٨٩٥	٧٦٥,٢١٥
إستبعادات	–	–	–	–	–	–	–
التسويات خلال السنة	–	–	–	(٣,٤٧٢)	–	–	(٣,٤٧٢)
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	**–**	**٧٨٣,٢٣٩**	**٤٥٥,٧٧٥**	**٢,٠١٣,٥٢٠**	**٤٦٧,٦٦٩**	**١,٨١٠,٨٧٢**	**٥,٥٣١,٠٧٥**
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	**٤٤٦,٠٥٣**	**٧٦١,٠٧١**	**١٠٩,٠٣٦**	**١٩٠,٧٤٦**	**٧٥,٠٩٧**	**٥٦٢,٩٩٢**	**٢,١٤٤,٩٩٥**
نسب الإهلاك المستخدمة	**–**	**٢٪-٢٠٪**	**١٠٪-٢٠٪**	**٥٪-٢٠٪**	**١٠٪-٢٠٪**	**٢٠٪-٥٠٪**	**–**

	أراضي ألف ريال يمني	مباني وإنشاءات ألف ريال يمني	أثاث وتركيبات ألف ريال يمني	آلات ومعدات ألف ريال يمني	سيارات ووسائل نقل ألف ريال يمني	أجهزة حاسب آلي ألف ريال يمني	إجمالي ألف ريال يمني
التكلفة							
رصيد ١ يناير ٢٠١٩م	٤٤٦,٠٥٣	١,٣٦٤,١٢٦	٤٨٩,٠٥٨	٢,٠٧٥,٣٠٩	٤٧٦,٩٩٥	١,٦٨٩,١٦٩	٦,٥٤٠,٧١٠
إضافات	–	–	١٩,٠٦٤	٦٣,٩٢٧	٤,٥٠٣	٤٦٥,٣٦٧	٥٥٢,٨٦١
إستبعادات	–	–	–	(٤٨)	(٦,٥٣٤)	–	(٦,٥٨٢)
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٤٤٦,٠٥٣	١,٣٦٤,١٢٦	٥٠٨,١٢٢	٢,١٣٩,١٨٨	٤٧٤,٩٦٤	٢,١٥٤,٥٣٦	٧,٠٨٦,٩٨٩
مجمع الإهلاك المتراكم							
رصيد ١ يناير ٢٠١٩م	–	٦١٩,٢٠٨	٤٠٥,٢١٥	١,٨٦٥,٩٥٢	٤٥٥,٤٧٩	١,٣١٠,١٧٠	٤,٦٥٦,٠٢٤
إهلاك السنة	–	٦٦,٠٣٢	١٧,٦٣٦	٤٤,٩٦٩	٢,٨٤٦	٦٨,٨٠٧	٢٠٠,٢٩٠
إستبعادات	–	–	–	(٤٨)	(٦,٥٣٤)	–	(٦,٥٨٢)
التسويات خلال السنة	–	(٧٠,٦١٠)	–	(٩,٧٩٠)	–	–	(٨٠,٤٠٠)
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	–	٦١٤,٦٣٠	٤٢٢,٨٥١	١,٩٠١,٠٨٣	٤٥١,٧٩١	١,٣٧٨,٩٧٧	٤,٧٦٩,٣٣٢
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٤٤٦,٠٥٣	٧٤٩,٤٩٦	٨٥,٢٧١	٢٣٨,١٠٥	٢٣,١٧٣	٧٧٥,٥٥٩	٢,٣١٧,٦٥٧
نسب الإهلاك المستخدمة	–	٢٪-٢٠٪	١٠٪-٢٠٪	٥٪-٢٠٪	١٠٪-٢٠٪	٢٠٪-٥٠٪	–

١٤. حق إستخدام أصول مستأجرة

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
التكلفة		
الرصيد بداية السنة	٨١٣,٧٦٣	٧٥١,٠٣٣
إضافات حق إستخدام أصول مستأجرة خلال السنة	٢٣,٤٤٢	٦٢,٧٣٠
الرصيد نهاية السنة	**٨٣٧,٢٠٥**	**٨١٣,٧٦٣**
مجمع الإهلاك المتراكم		
مجمع الإهلاك بداية السنة	١٣٠,٨٨٥	–
إهلاك السنة	١٣٨,٩٦٧	١٣٠,٨٨٥
الرصيد نهاية السنة	**٢٦٩,٨٥٢**	**١٣٠,٨٨٥**
صافي حق إستخدام أصول كما في ٣١ ديسمبر	**٥٦٧,٣٥٣**	**٦٨٢,٨٧٨**

١٥. أرصدة مستحقة للبنوك

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
حسابات جارية		
أرصدة بالعملة المحلية	١٨,٥٩٨,٨٧٤	٣٤,٠٧٠,٤٣٦
أرصدة بعملات أجنبية	٣,٠٣٢,٦٧١	١٦٨,٨٨٠
	٢١,٦٣١,٥٤٥	**٣٤,٢٣٩,٣١٦**
ودائع لأجل		
أرصدة بالعملة المحلية	٣٦,٧٤٥,٥٨٢	٢٤,١٧٩,٩٧٠
أرصدة بعملات أجنبية	–	–
	٣٦,٧٤٥,٥٨٢	**٢٤,١٧٩,٩٧٠**
إجمالي الأرصدة المستحقة للبنوك	**٥٨,٣٧٧,١٢٧**	**٥٨,٤١٩,٢٨٦**

تحمل الحسابات الجارية والودائع لأجل المستحقة للبنوك معدلات فائدة مختلفة.

١٦. ودائع العملاء

١,١٦ ودائع العملاء وفقاً للنوع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
حسابات جارية وتحت الطلب	٢٢٥,٥٦٣,٢٤٤	٢٣٩,٥٠٩,٢٩١
ودائع لأجل	١٨٦,٩٦٢,١١٩	٢١٩,٩٣٨,٨٥٢
حسابات توفير	٢٥,٢٤٣,٣٨٣	٢٣,٩٣٠,٩٨١
تأمينات نقدية، واعتمادات مستندية وخطابات ضمان	١٠,٦٥٨,١٨٤	٧,٠٥٩,١٥٤
ودائع أخرى	٤,٢٨٠,٨١٠	٥,٦٥٧,٣٢٥
	٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠	**٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣**

تحمل الودائع لأجل المربوطة وحسابات التوفير أسعار فائدة ثابتة خلال فترة الوديعة، ولا تحمل الحسابات الجارية والتأمينات النقدية والودائع الاخرى أية فائدة.

ودائع العملاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م تتضمن مبالغ محجوزة مقابل تسهيلات إئتمانية مباشرة وغير مباشرة بمبلغ وقدره ٨,١٤٩,٩٨٣ ألف ريال يمني (مقابل مبلغ ١٠,٩٠٥,٢٠٣ ألف ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م).

٢,١٦ ودائع العملاء وفقاً للقطاعات

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الشركات	١٤٤,٨٦٦,٤٧٧	١٩٣,٤٧٧,٢٨٥
القطاع العام والمختلط	١٧٦,٥٥٦,٠١٩	١٥٨,٧٥٠,٥٩٣
الأفراد	٦٣,٣٧٩,٠٨٤	٦٩,٤٥٣,٣٨٥
أخرى	٦٧,٩٠٦,١٦٠	٧٤,٤١٤,٣٤٠
	٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠	**٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣**

١٧. أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
ضرائب الدخل	١,١٧	٨,٧٧٣,٧٧١	٨,٠١٢,٧٨٨
الزكاة	٢,١٧	٥,٨١٨,٣٩٧	٤,١٥٠,٠١٩
فوائد مستحقة		٣,٦٩٠,٤٧٣	٤,٠٤٤,١٢٢
مصاريف مستحقة		٦٢٦,٣٧٨	٤١١,٨٥٧
إلتزامات عقود الايجار	٣,١٧	٦٠٠,٠٢٠	٧٠٢,٧٧٥
إيرادات محصلة مقدماً		١٧,٢٨٣	٣٣,١١٢
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى		٢,١٠٦,٩٤٢	٢,٤٥٧,٦٨٨
		٢١,٦٣٣,٢٦٤	**١٩,٨١٢,٣٦١**

١,١٧ ضرائب الدخل

يتم إحتساب ضرائب الدخل لعام ٢٠٢٠م بنسبة ٢٠٪ (٢٠١٩م: ٢٠٪) من صافي الربح السنوي المعدل للأغراض الضريبية.

وفيما يلي حركة مخصص ضرائب الدخل:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة	٨,٠١٢,٧٨٨	٤,١٢٢,٥٩٤
المكون خلال السنة	٧,٨٢٢,٦٥٧	٦,٥١٣,٣١٧
المدفوع خلال السنة	(٧,٠٦١,٦٧٤)	(٢,٦٢٣,١٢٣)
الرصيد نهاية السنة	**٨,٧٧٣,٧٧١**	**٨,٠١٢,٧٨٨**

٢,١٧ الزكاة

يتم إحتساب الزكاة بنسبة ٢,٥٧٧٥٪ من الوعاء الزكوي بموجب طريقة النمو المعدل، والمقررة وفقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للزكاة رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨م بشأن دليل الإحتساب الزكوي واللائحة التنفيذية لقانون الزكاة رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م وتعديلاته.

وفيما يلي حركة الزكاة كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة	٤,١٥٠,٠١٩	٢,٦٨٤,٧٦٥
المكون خلال السنة	٤,٧٢٣,٨٦٠	٢,٨٢٧,٦٨٦
المدفوع خلال السنة	(٣,٠٥٥,٤٨٢)	(١,٣٦٢,٤٣٢)
الرصيد نهاية السنة	**٥,٨١٨,٣٩٧**	**٤,١٥٠,٠١٩**

٣,١٧ إلتزامات عقود الايجار

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة	٧٠٢,٧٧٥	٧٥١,٠٣٣
المكون خلال السنة	٢٣,٤٤٢	٦٢,٧٣٠
الفوائد المدينة	٣٨,٣٦٥	٤٤,٨٣٧
المدفوع خلال السنة	(١٦٤,٥٦٢)	(١٥٥,٨٢٥)
الرصيد نهاية السنة	**٦٠٠,٠٢٠**	**٧٠٢,٧٧٥**

١٨. مخصصات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	٢٠٢٠م			
		مخصص التزامات عرضية ألف ريال يمني	مخصص إلتزامات محتملة ألف ريال يمني	مخصص لمواجهة خسائر تقلبات أسعار الصرف وأثرها على مراكز العملات الأجنبية المكشوفة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة		١٢٠,٠٦٧	١٣,٣٥٧,٢١٥	٦٢,٢٠٤,١٦٦	٧٥,٦٨١,٤٤٨
يضاف: المكون خلال السنة	٢٧	١٣٥,٧٩٤	٥٣٩,٨٧٠	٢٩,٤٧٦,٣٣١	٣٠,١٥١,٩٩٥
يخصم: المستخدم خلال السنة		–	(٣٤٩,٥٢٩)	–	(٣٤٩,٥٢٩)
يخصم: مخصصات انتفى الغرض منها خلال السنة	٢٦	–	(٢,٠٠٠,٠٠٠)	–	(٢,٠٠٠,٠٠٠)
الرصيد نهاية السنة		**٢٥٥,٨٦١**	**١١,٥٤٧,٥٥٦**	**٩١,٦٨٠,٤٩٧**	**١٠٣,٤٨٣,٩١٤**

	إيضاحات	٢٠١٩م			
		مخصص التزامات عرضية ألف ريال يمني	مخصص إلتزامات محتملة ألف ريال يمني	مخصص لمواجهة خسائر تقلبات أسعار الصرف وأثرها على مراكز العملات الأجنبية المكشوفة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الرصيد بداية السنة		١٩٦,٢٣٨	١٠,٢٨١,٩١٠	٤٧,٣٤٦,٦١٠	٥٧,٨٢٤,٧٥٨
يضاف: المكون خلال السنة	٢٧	–	٣,٢٨٣,٦٠٧	١٤,٨٥٧,٥٥٦	١٨,١٤١,١٦٣
يخصم: المستخدم خلال السنة		–	(٢٠٨,٣٠٢)	–	(٢٠٨,٣٠٢)
يخصم: مخصصات انتفى الغرض منها خلال السنة	٢٦	(٧٦,١٧١)	–	–	(٧٦,١٧١)
الرصيد نهاية السنة		**١٢٠,٠٦٧**	**١٣,٣٥٧,٢١٥**	**٦٢,٢٠٤,١٦٦**	**٧٥,٦٨١,٤٤٨**

(أ) مخصص الإلتزامات العرضية يمثل ١٪ من إجمالي الإلتزامات العرضية بعد خصم التأمينات المحتجزة والأرصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة.

(ب) كما هو مبين في الإيضاح (٣,٣٣)، وبموجب توجيهات البنك المركزي اليمني لكافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية التي تقضي بضرورة إعداد وعرض تحليل حساسية عن أثر تذبذب العملات الأجنبية على البيانات المالية الموحدة من واقع سعر الصرف في السوق الموازي وبيان أثر التغير على بيان الدخل الشامل الأخر، ويتوجب على البنوك التي تحتفظ بمواقف مالية قصيرة لمراكز العملات الأجنبية القيام بتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة المتعلقة بالفارق بين قيمة المواقف القصيرة الأجل لمراكز العملات الأجنبية بموجب سعر الإقفال وفقاً لنشرة البنك المركزي اليمني وقيمتها بموجب متوسط سعر الصرف وفقاً لسعر السوق الموازي.

١٩. رأس المال

وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للبنك والمنعقدة في ٨ أغسطس ٢٠١٦م، فقد تم زيادة رأس المال بتوزيع عدد ١٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم، كأسهم مجانية بواقع سهم مجاني لكل مالك عشرة أسهم، وذلك كتحويل من الأرباح المتراكمة، وبحيث يصبح رأس المال بمبلغ ١٦,٥٠٠ مليون ريال يمني، والمقسم إلى ١٦٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ ريال يمني للسهم الواحد. لم يقم البنك بعد باستكمال إجراءات تعديل النظام الأساسي والسجل التجاري بالزيادة في رأس المال التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

٢٠. إحتياطي قانوني

وفقاً لأحكام المادة (١٢-١) من قانون البنوك التجارية رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ يتم احتجاز ١٥٪ من صافي ربح السنة لتغذية الإحتياطي القانوني. يحق لإدارة المجموعة التوقف عن الاحتجاز وذلك عند بلوغ الإحتياطي القانوني ضعفي رأس المال المدفوع. لا يمكن لإدارة المجموعة إستخدام الإحتياطي قبل الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي اليمني. لقد قام البنك خلال السنة المالية ٢٠٢٠م بتحويل مبلغ وقدره ٢,٥٣٧,٠٥٨ ألف ريال يمني (٢٠١٩م: ٢,٣٥٥,٢٩٩ ألف ريال يمني) من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني.

٢١. إلتزامات عرضية وإرتباطات

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م			٢٠١٩م		
	إجمالي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني	قيمة التأمين المحتجز ألف ريال يمني	صافي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني	إجمالي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني	قيمة التأمين المحتجز ألف ريال يمني	صافي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني
خطابات ضمان	٦,٤٤٤,٧٥٧	(٣,٢٤٥,٤٥٥)	٣,١٩٩,٣٠٢	١٢,٥٢٢,٤٢٠	(٤,٦٥٥,٩٥٧)	٧,٨٦٦,٤٦٣
إعتمادات مستندية	٢٩,٧٩٩,٥٧٠	(٧,٤١٢,٧٢٩)	٢٢,٣٨٦,٨٤١	٦,٥٤٤,٣٩٤	(٢,٤٠٣,١٩٧)	٤,١٤١,١٩٧
	٣٦,٢٤٤,٣٢٧	**(١٠,٦٥٨,١٨٤)**	**٢٥,٥٨٦,١٤٣**	**١٩,٠٦٦,٨١٤**	**(٧,٠٥٩,١٥٤)**	**١٢,٠٠٧,٦٦٠**

٢٢. إيرادات الفوائد

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
فوائد من القروض والسلفيات	٥,٨٧٣,٦٥٣	٥,٨٣٨,٣١٧
فوائد عن الأرصدة لدى البنوك	١,٥١٥,١٠٠	١,٥٥٧,٧٦٦
	٧,٣٨٨,٧٥٣	**٧,٣٩٦,٠٨٣**

٢٣. مصروفات الفوائد

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
مصاريف فوائد على ودائع العملاء		
ودائع لأجل	٢٥,٧٨٧,٧٨٨	٢٧,٠٢٦,٩٧٢
حسابات توفير	٣,٢٥٦,٥٩٥	٢,٩٩٧,٦٣٨
أخرى	٣٩,٠٨٨	١١٢,٨٨٢
	٢٩,٠٨٣,٤٧١	**٣٠,١٣٧,٤٩٢**
مصاريف فوائد على الأرصدة المستحقة للبنوك		
ودائع لأجل للبنوك	٤,٣٨١,٠٤٧	٣,٦٣٨,٧٨١
	٣٣,٤٦٤,٥١٨	**٣٣,٧٧٦,٢٧٣**

٢٤. إيرادات رسوم وعمولات خدمات مصرفية

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
عمولات حوالات واردة وبوالص تحصيل	١,٣٨٠,٢٧٠	١,٠١٧,١١٤
عمولات فيزا كارد	٣٩٣,١٢٦	٣٠٩,٩٣٧
عمولات خطابات ضمان	١١٦,٠٥١	١٠١,٥١٧
عمولات اعتمادات مستندية	٩٩,٥٤٧	٥٠,٣٧٨
رسوم وعمولات خدمات مصرفية أخرى	٨٥٠,١٦٥	٦٣٢,٦٩٠
	٢,٨٣٩,١٥٩	**٢,١١١,٦٣٦**

٢٥. أرباح عمليات النقد الأجنبي

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
أرباح معاملات بعملات أجنبية	٢٢,٧٤٤,٤٦٠	٥,٥٢٩,٣٨٩
خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية	(٣,٤٣٤)	(١,٠٣١)
	٢٢,٧٤١,٠٢٦	**٥,٥٢٨,٣٥٨**

٢٦. إيرادات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
مخصصات انتفى الغرض منها			
مخصص إنخفاض قيمة القروض والسلفيات (المنتظمة وغير المنتظمة)	١,٩	–	٧٤٦,٥٣٨
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى	١,١١	٢٢٥,٣٢٢	–
مخصصات أخرى	١٨	٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٦,١٧١
		٢,٢٢٥,٣٢٢	**٨٢٢,٧٠٩**
إيرادات إيجار عقارات مملوكة		٥٠,٥٢٧	٤٨,٧٦٣
إيرادات أخرى		٧٥٢,٧٨٠	١٤٣,٩٨٦
		٣,٠٢٨,٦٢٩	**١,٠١٥,٤٥٨**

٢٧. إنخفاض القيمة على الأصول المالية (المخصصات)

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
مخصص إنخفاض قيمة القروض والسلفيات (منتظمة وغير منتظمة)	١,٩	٧,٦٧٤,١٣٨	–
مخصص إنخفاض أرصدة لدى البنوك	١,٧	١١,٩٢٦,٨٤٧	٦,٦٧٩,٤٣٧
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى	١,١١	–	١,٤٨٠,٨٤٢
مخصصات أخرى	١٨	٣٠,١٥١,٩٩٥	١٨,١٤١,١٦٣
		٤٩,٧٥٢,٩٨٠	**٢٦,٣٠١,٤٤٢**

٢٨. تكاليف الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
مرتبات وبدلات وحوافز	٢,٦١٧,١٤٧	١,٧٩٥,٤٧١
إشتراكات التأمينات الاجتماعية	٣٩٣,٤٥٠	١١٠,٨١٠
مصاريف طبية	٧١,١٩٠	٨٧,٢٨٩
	٣,٠٨١,٧٨٧	**١,٩٩٣,٥٧٠**

٢٩. مصروفات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الزكاة	٤,٧٢٣,٨٦٠	٢,٨٢٧,٦٨٦
بدلات أعضاء مجلس الإدارة	١,١٨٢,٤٩٩	١,٣٩٠,٥٤٧
وقود وزيوت وصيانة	٩٢٩,٥٠٩	٦٩٩,٣٩٨
تأمين	٨٦٥,٦٣٥	٨٠٥,٠٢١
تبرعات ومساعدات إنسانية	٧٩٩,٨١٨	١,٢٨٥,٠٠٣
مصروفات عقود خدمات	٦١١,٢٦٧	٥٦٧,٠٥٥
إيجارات	٤٤٦,١٤٧	٢٧٣,٢٩٧
مصاريف اتصالات	٢٢٧,٣٤٩	٢٣٢,٩٠٥
كهرباء ومياة	١٧٦,٩٥٨	١٢٦,١٧٩
أتعاب قانونية ومهنية	١٧٦,٩٥٢	١١٠,٦٣٩
نقل وانتقالات	١١٠,٥٦٨	١٠٠,٦٠٤
أدوات مكتبية ومطبوعات	١٠٨,١٥٠	١٣٧,٧٣٨
مصاريف تسويق	٩٣,٤٩٣	١٢١,١١٩
إعلانات ونشر	٨٦,١٥٦	١٧٣,٤٢١
تكاليف تمويل حق إستخدام أصول مستأجرة	٣٨,٣٦٥	٤٤,٨٣٧
تدريب	٣٥,٧٧٣	٤٤,٦٣٦
اشتراكات	١٤,٨٧١	١,٥٦٠
مصاريف أخرى متنوعة	٦٥٩,٣٥٣	٥٦٠,٠٢٣
	١١,٢٨٦,٧٢٣	٩,٥٠١,٦٦٨

٣٠. عائد السهم من صافي أرباح السنة

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م	٢٠١٩م
حصة مساهمي البنك في صافي الأرباح (ألف ريال يمني)	١٦,٩١٣,٧١٧	١٥,٧٠١,٩٩٥
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (ألف سهم)	١٦٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
عائد السهم من صافي أرباح السنة (ريال يمني)	**١٠٢,٥١**	**٩٥,١٦**

٣١. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يعتبر الطرف ذات علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير هام وجوهري أو له سيطرة مشتركة على المجموعة عند إتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، وتتعامل المجموعة مع الأطراف ذات العلاقة بنفس الأسس التي تتعامل بها مع الغير، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون والقرارات التفسيرية للبنك المركزي اليمني والصادرة بالمنشور رقم (٤) لسنة ١٩٩٩م والتي قررت حدود للمعاملات الإئتمانية مع الأطراف ذات العلاقة بالإضافة إلى ضرورة إلتزام المجموعة بنفس الأسس والشروط التي يتعامل بها مع الغير عند القيام بالتعامل مع الأطراف ذات علاقة.

وتقتضي طبيعة نشاط المجموعة أن تتعامل مع بعض المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات المملوكة لهم. وتتمثل هذه المعاملات في الحصول على قروض وسلفيات وكذا فتح إعتمادات مستندية وإصدار خطابات ضمان ومعاملات بنكية أخرى متنوعة، وتدخل تلك المعاملات ضمن نشاط المجموعة العادي.

تتمثل أرصدة الأطراف ذات العلاقة الظاهرة في البيانات المالية الموحدة فيما يلي:

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الودائع		
الرصيد في ١ يناير	١,٨٩٨,٧٣٦	٣,٠٣٥,٢٣١
يضاف خلال السنة	١,٤٠٠,٦٥٥	–
يخصم خلال السنة	–	(١,١٣٦,٤٩٥)
فروق أسعار الصرف	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٣,٢٩٩,٣٩١**	**١,٨٩٨,٧٣٦**
قروض وسلفيات		
الرصيد في ١ يناير	٢٥,٤١١,٦١٢	٢٨,٧٥٧,٣٢٧
يضاف خلال السنة	٩٦٠,٣٣٠	–
يخصم خلال السنة	–	(٣,٣٤٥,٧١٥)
فروق أسعار الصرف	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢٦,٣٧١,٩٤٢**	**٢٥,٤١١,٦١٢**
الفوائد		
فوائد وعمولات محصلة	٧٥٩,٣٩٧	١,٢٦٩,٢٦٧
فوائد مدفوعة	(٩١,٣١٧)	(٣٥٣,٢٣٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦٦٨,٠٨٠**	**٩١٦,٠٣٠**
مكافآت الأشخاص في الإدارة العليا		
رواتب ومكافأة وبدل جلسات لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين خلال السنة	١,٥٩٠,٢٨١	٢,٠١٩,٤٢٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,٥٩٠,٢٨١**	**٢,٠١٩,٤٢٥**

٣٢. معلومات القيمة العادلة

إستناداً إلى طريقة التقييم الموضحة أدناه، تعتبر إدارة المجموعة أن القيم العادلة لكافة الأدوات المالية الواردة في بيان المركز المالي الموحد وخارجه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م لا تختلف جوهرياً عن قيمها الدفترية.

١,٣٢ تقدير القيم العادلة

١,١,٣٢ قروض وسلفيات العملاء

تم حساب القيمة العادلة بالاستناد إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة للأصل والفوائد. تم افتراض حدوث سداد القروض في تواريخ السداد التعاقدية متى إنطبق ذلك. بالنسبة للقروض التي ليس لها فترات سداد محددة أو تلك التي تخضع لمخاطر التحصيل يتم تقدير السداد على أساس الخبرة في الفترات السابقة عندما كانت معدلات الفائدة بمستويات مماثلة للمستويات الحالية، بعد تعديلها بأي فروق في توقعات معدل الفائدة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بوضع مخاطر الائتمان وأي مؤشر على الانخفاض في القيمة في الاعتبار. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لأي تصنيفات قروض متماثلة على أساس المحفظة ويتم خصمها بالمعدلات الحالية للقروض المماثلة المقدمة للمقترضين الجدد ذوي ملامح الائتمان المماثلة. تعكس القيم العادلة المقدرة التغيرات في مركز الائتمان منذ تاريخ تقديم القروض كما تعكس التغيرات في معدلات الفائدة في حالة القروض ذات معدلات الفائدة الثابتة.

٢,١,٣٢ الإستثمارات

تستند القيمة العادلة على الأسعار المدرجة بالسوق في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. في حالة عدم وجود سعر مدرج للسوق يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة وأية طرق أخرى للتقييم. عند استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة تستند التدفقات النقدية المستقبلية على أفضل تقديرات الإدارة ومعدل الخصم هو معدل سائد بالسوق بالنسبة لأداة مالية مماثلة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

٣,١,٣٢ أرصدة الحسابات الجارية المستحقة لصالح/ من البنوك

تم إعتبار أن القيمة الدفترية لأرصدة الحسابات الجارية المستحقة لصالح/ من البنوك، تعد بمثابة تقدير مناسب للقيمة العادلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

٤,١,٣٢ الودائع البنكية وودائع العملاء

بالنسبة للودائع تحت الطلب والودائع التي ليس لها فترات استحقاق معلومة يتم اعتبار أن القيمة العادلة هي المبلغ المستحق السداد عند الطلب في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. تستند القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات فترات الإستحقاق الثابتة، على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة المعروضة حالياً للودائع ذات فترات الإستحقاق الباقية المماثلة. لا يتم أخذ قيمة العلاقات طويلة الأجل مع المودعين في الإعتبار عند تقدير القيم العادلة.

٢,٣٢ أدوات مالية أخرى في بيان المركز المالي الموحد

تعتبر القيم العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى في بيان المركز المالي الموحد مقاربة لقيمها الدفترية.

٣,٣٢ أدوات مالية خارج بيان المركز المالي الموحد

لا يتم إجراء تسويات للقيمة العادلة للأدوات المالية خارج بيان المركز المالي الموحد والمتعلقة بالائتمان، والتي تتضمن ارتباطات لتقديم الائتمان والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان سارية المفعول لأن الإيرادات المستقبلية المرتبطة بها تعكس جوهرياً الأتعاب والعمولات التعاقدية المحملة بالفعل في تاريخ بيان المركز المالي الموحد لاتفاقيات ذات ائتمان واستحقاق مماثلين.

٤,٣٢ القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية

القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية تعادل تقريباً قيمتها الدفترية كما هو مبين في بيان المركز المالي الموحد.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، ويتم تجميعها إلى مستويات من ١ إلى ٣ بناءاً على مدى إمكانية ملاحظة مدخلات قياس القيمة العادلة ودرجة أهميتها بالنسبة لعملية قياس القيمة العادلة في مجملها:

٢٠٢٠م	القيمة الدفترية ألف ريال يمني	المستوى ١ ألف ريال يمني	المستوى ٢ ألف ريال يمني	المستوى ٣ ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول					
أرصدة لدى بنوك	٩٦,٠٨٣,٢٧٧	–	٩٦,٠٨٣,٢٧٧	–	٩٦,٠٨٣,٢٧٧
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧	–	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧	–	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧
إستثمارات مالية متاحة للبيع	١٢٠,٠٠٠	–	١٢٠,٠٠٠	–	١٢٠,٠٠٠
قروض وسلفيات العملاء	١٤,٠٥٩,٣٧٥	–	١٤,٠٥٩,٣٧٥	–	١٤,٠٥٩,٣٧٥
الإلتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٨,٣٧٧,١٢٧	–	٥٨,٣٧٧,١٢٧	–	٥٨,٣٧٧,١٢٧
ودائع العملاء	٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠	–	٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠	–	٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠

٢٠١٩م	القيمة الدفترية ألف ريال يمني	المستوى ١ ألف ريال يمني	المستوى ٢ ألف ريال يمني	المستوى ٣ ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول					
أرصدة لدى بنوك	١٢٦,٢١٦,٦٠٣	–	١٢٦,٢١٦,٦٠٣	–	١٢٦,٢١٦,٦٠٣
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٥٠٤,٧١١,٢٧٣	–	٥٠٤,٧١١,٢٧٣	–	٥٠٤,٧١١,٢٧٣
إستثمارات مالية متاحة للبيع	١٢٠,٠٠٠	–	١٢٠,٠٠٠	–	١٢٠,٠٠٠
قروض وسلفيات العملاء	١٩,٢٤٥,١٩٤	–	١٩,٢٤٥,١٩٤	–	١٩,٢٤٥,١٩٤
الإلتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٨,٤١٩,٢٨٦	–	٥٨,٤١٩,٢٨٦	–	٥٨,٤١٩,٢٨٦
ودائع العملاء	٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣	–	٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣	–	٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣

٣٣. إدارة المخاطر

تقوم المجموعة بإدارة مخاطرها المتنوعة بوسائل متعددة وذلك من خلال استراتيجية شاملة موضوعة تحدد المخاطر وسبل مواجهتها وتخفيفها. إن أجهزة إدارة المخاطر في البنك تشمل مجلس الإدارة، والمدير العام، ولجنة إدارة الأصول والإلتزامات، والمدير المالي، ومدير الخزينة، ومدير إدارة المخاطر والذين يخضعون للإشراف الدائم من قبل الإدارة العامة للمجموعة. وفيما يلي موجز حول كيفية إدارة المخاطر:

١,٣٣ مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال عدم مقدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بإلتزاماته المالية المتعاقد عليها مما يؤدي إلى الإعسار و/أو خسائر مالية. وتنتج مخاطر الائتمان في سياق الأعمال العادية للمجموعة.

وفي هذا السياق تقوم المجموعة بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال تحديث وتطوير السياسات والإجراءات بشكل مستمر.

يطبق البنك أيضاً تعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧ بشأن مخاطر الائتمان. وتلتزم الإدارة بحد أدنى من المعايير لإدارة مخاطرها الائتمانية. تشتمل إجراءات إدارة وخفض المخاطر الائتمانية على ما يلي:

- إعداد دراسات ائتمانية عن العملاء قبل التعامل معهم وتحديد معدلات المخاطر الائتمانية المتعلقة بذلك.
- الحصول على ضمانات كافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء.
- القيام بزيارات ميدانية وإعداد دراسات دورية للعملاء بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية.
- تكوين المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع محفظة القروض والسلفيات على قطاعات مختلفة تلافياً لتركز المخاطر وضمن سقوف محددة لكل قطاع.

يتم الإفصاح عن توزيع أرصدة الأصول والإلتزامات المالية، والإلتزامات العرضية والارتباطات في تاريخ بيان المركز المالي الموحد وفقاً لقطاع الأعمال كما يلي:

١,١,٣٣ التركز حسب العملاء

	أصول		إلتزامات	
	أرصدة لدى البنوك ألف ريال يمني	قروض وسلفيات العملاء ألف ريال يمني	أرصدة مستحقة للبنوك ألف ريال يمني	ودائع العملاء ألف ريال يمني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م				
أفراد	–	١,٨٢٧,٧١٩	–	٦٣,٣٧٩,٠٨٤
شركات	–	١٢,٢٣١,٦٥٦	–	٣٨٩,٣٢٨,٦٥٦
بنوك	٩٦,٠٨٣,٢٧٧	–	٥٨,٣٧٧,١٢٧	–
	٩٦,٠٨٣,٢٧٧	**١٤,٠٥٩,٣٧٥**	**٥٨,٣٧٧,١٢٧**	**٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠**
٣١ ديسمبر ٢٠١٩م				
أفراد	–	٢,٥٠١,٨٧٥	–	٦٩,٤٥٣,٣٨٥
شركات	–	١٦,٧٤٣,٣١٩	–	٤٢٦,٦٤٢,٢١٨
بنوك	١٢٦,٢١٦,٦٠٣	–	٥٨,٤١٩,٢٨٦	–
	١٢٦,٢١٦,٦٠٣	**١٩,٢٤٥,١٩٤**	**٥٨,٤١٩,٢٨٦**	**٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣**

٢,١,٣٣ التركز حسب قطاع الأعمال

	٢٠٢٠م			٢٠١٩م	
	الأصول ألف ريال يمني	الإلتزامات ألف ريال يمني	إلتزامات عرضية وإرتباطات ألف ريال يمني	الأصول ألف ريال يمني	الإلتزامات ألف ريال يمني	إلتزامات عرضية وإرتباطات ألف ريال يمني
صناعي وتجاري	١٢,٢٣١,٦٥٦	٣٢١,٤٢٢,٤٩٥	٢١,٥٥٦,٥١٢	١٦,٧٤٣,٣١٩	٣٥٢,٢٢٧,٨٧٨	١٠,٥٩١,٦٩٧
خدمي	–	٦٧,٩٠٦,١٦١	٤,٠٢٩,٦٣١	–	٧٤,٤١٤,٣٤٠	١,٤١٥,٩٦٣
مالي	٦٨٠,٥٨٠,٩٥٠	٥٨,٣٧٧,١٢٧	–	٦٧٩,٦٥٧,٩٧٥	٥٨,٤١٩,٢٨٦	–
أخرى	٢,٥١٢,٣٥٦	١٨٨,٤٩٦,٢٦٢	–	٣,٠٩٤,١١٩	١٦٤,٩٤٧,١٩٤	–
الإجمالي	**٦٩٥,٣٢٤,٩٦٢**	**٦٣٦,٢٠٢,٠٤٥**	**٢٥,٥٨٦,١٤٣**	**٦٩٩,٤٩٥,٤١٣**	**٦٥٠,٠٠٨,٦٩٨**	**١٢,٠٠٧,٦٦٠**

٣,١,٣٣ التركز حسب المواقع الجغرافية

	٢٠٢٠م					
	الجمهورية اليمنية ألف ريال يمني	أمريكا ألف ريال يمني	أوروبا ألف ريال يمني	آسيا ألف ريال يمني	أفريقيا ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول						
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٤٣,٥٣٠,٢٢٦	–	–	–	–	٤٣,٥٣٠,٢٢٦
أرصدة لدى بنوك	٣٠,٧٤٦,٦٤٨	–	٣٩,٣٩٤,١٤٤	٢٥,٩٤٢,٤٨٥	–	٩٦,٠٨٣,٢٧٧
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧	–	–	–	–	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧
قروض وسلفيات العملاء	١٤,٠٥٩,٣٧٥	–	–	–	–	١٤,٠٥٩,٣٧٥
إستثمارات مالية متاحة للبيع	١٢٠,٠٠٠	–	–	–	–	١٢٠,٠٠٠
الإلتزامات						
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٨,٣٧٧,١٢٧	–	–	–	–	٥٨,٣٧٧,١٢٧
ودائع العملاء	٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠	–	–	–	–	٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠
التزامات عرضية وارتباطات، صافي	١٤,٤٥٣,٠١٩	–	٦,٣٩٨,٤٠٣	٤,٧٣٤,٧٢١	–	٢٥,٥٨٦,١٤٣

	٢٠١٩م					
	الجمهورية اليمنية ألف ريال يمني	أمريكا ألف ريال يمني	أوروبا ألف ريال يمني	آسيا ألف ريال يمني	أفريقيا ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول						
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٤٨,٦١٠,٠٩٩	–	–	–	–	٤٨,٦١٠,٠٩٩
أرصدة لدى بنوك	٤٠,٣٨٩,٣١٣	–	٥١,٧٤٨,٨٠٧	٣٤,٠٧٨,٤٨٣	–	١٢٦,٢١٦,٦٠٣
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٥٠٤,٧١١,٢٧٣	–	–	–	–	٥٠٤,٧١١,٢٧٣
قروض وسلفيات العملاء	١٩,٢٤٥,١٩٤	–	–	–	–	١٩,٢٤٥,١٩٤
إستثمارات مالية متاحة للبيع	١٢٠,٠٠٠	–	–	–	–	١٢٠,٠٠٠
الإلتزامات						
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٨,٤١٩,٢٨٦	–	–	–	–	٥٨,٤١٩,٢٨٦
ودائع العملاء	٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣	–	–	–	–	٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣
التزامات عرضية وارتباطات، صافي	٧,٩٢٧,١٢٢	–	٢,٤٢٢,٦٦٨	١,٦٥٧,٨٧٠	–	١٢,٠٠٧,٦٦٠

٤,١,٣٣ التعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ في الإعتبار الضمانات المحتفظ بها

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
بنود المركز المالي الموحد		
أرصدة لدى البنوك	٩٦,٠٨٣,٢٧٧	١٢٦,٢١٦,٦٠٣
قروض وسلفيات العملاء	١٤,٠٥٩,٣٧٥	١٩,٢٤٥,١٩٤
أرصدة مدينة وأصول أخرى	٦٨٤,٦٣٧	٥٩٢,٢٤٤
استثمارات مالية متاحة للبيع	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
بنود المركز المالي الموحد	**١١٠,٩٤٧,٢٨٩**	**١٤٦,١٧٤,٠٤١**
بنود خارج المركز المالي الموحد	**٢٥,٥٨٦,١٤٣**	**١٢,٠٠٧,٦٦٠**

٢,٣٣ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بإلتزاماتها مستقبلاً عند إستحقاقها، وتنشأ هذه المخاطر عند عدم قدرة المجموعة على توفير السيولة لمواجهة النقص في الودائع أو الزيادة في الأصول. تراقب المجموعة مخاطر السيولة الخاصة بها عن طريق تقرير استحقاقات الأصول والإلتزامات الذي يتم إعداده داخلياً، وتقوم بتصنيف جميع الأصول والإلتزامات إلى فترات زمنية تصل إلى سنة أو أكثر. تتولى إدارة الخزينة في البنك عملية التحكم ومراقبة مخاطر السيولة وضمان عدم تعرض البنك لتلك المخاطر وفي نفس الوقت كيفية تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من أموال المجموعة.

وقد حدد البنك المركزي اليمني بالمنشور الدوري رقم (٣) لعام ١٩٩٧م نسبة السيولة بحد أدنى ٢٥٪ وقد بلغت نسبة السيولة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ما نسبته ١١٤,٣٦٪ مقابل ما نسبته ١١٢,٨٧٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

يبين الجدول التالي استحقاق أصول وإلتزامات المجموعة المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م:

	استحقاقات أقل من ٣ أشهر ألف ريال يمني	استحقاقات من ٣ إلى ٦ أشهر ألف ريال يمني	استحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة ألف ريال يمني	استحقاقات أكثر من سنة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول					
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٤٣,٥٣٠,٢٢٦	–	–	–	٤٣,٥٣٠,٢٢٦
أرصدة لدى البنوك	٩٦,٠٨٣,٢٧٧	–	–	–	٩٦,٠٨٣,٢٧٧
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧	–	–	–	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧
إستثمارات مالية متاحة للبيع	–	–	–	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
قروض وسلفيات العملاء	٩,٨٤١,٥٦٢	٧٠٢,٩٦٩	١,٥٤٦,٥٣١	١,٩٦٨,٣١٣	١٤,٠٥٩,٣٧٥
	٦٩٠,٣٠٢,٥١٢	**٧٠٢,٩٦٩**	**١,٥٤٦,٥٣١**	**٢,٠٨٨,٣١٣**	**٦٩٤,٦٤٠,٣٢٥**
الإلتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٨,٣٧٧,١٢٧	–	–	–	٥٨,٣٧٧,١٢٧
ودائع العملاء	٢٩٤,٢٦٠,٠٣١	٩٠,٥٤١,٥٤٨	٦٧,٩٠٦,١٦١	–	٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠
	٣٥٢,٦٣٧,١٥٨	**٩٠,٥٤١,٥٤٨**	**٦٧,٩٠٦,١٦١**	–	**٥١١,٠٨٤,٨٦٧**

يبين الجدول التالي استحقاق أصول وإلتزامات البنك المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م:

	استحقاقات أقل من ٣ أشهر ألف ريال يمني	استحقاقات من ٣ إلى ٦ أشهر ألف ريال يمني	استحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة ألف ريال يمني	استحقاقات أكثر من سنة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول					
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٤٨,٦١٠,٠٩٩	–	–	–	٤٨,٦١٠,٠٩٩
أرصدة لدى البنوك	١٢٦,٢١٦,٦٠٣	–	–	–	١٢٦,٢١٦,٦٠٣
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٥٠٤,٧١١,٢٧٣	–	–	–	٥٠٤,٧١١,٢٧٣
إستثمارات مالية متاحة للبيع	–	–	–	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
قروض وسلفيات العملاء	١٣,٤٧١,٦٣٦	٩٦٢,٢٦٠	٢,١١٦,٩٧١	٢,٦٩٤,٣٢٧	١٩,٢٤٥,١٩٤
	٦٩٣,٠٠٩,٦١١	**٩٦٢,٢٦٠**	**٢,١١٦,٩٧١**	**٢,٨١٤,٣٢٧**	**٦٩٨,٩٠٣,١٦٩**
الإلتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٨,٤١٩,٢٨٦	–	–	–	٥٨,٤١٩,٢٨٦
ودائع العملاء	٣٢٢,٤٦٢,١٤٢	٩٩,٢١٩,١٢١	٧٤,٤١٤,٣٤٠	–	٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣
	٣٨٠,٨٨١,٤٢٨	**٩٩,٢١٩,١٢١**	**٧٤,٤١٤,٣٤٠**	–	**٥٥٤,٥١٤,٨٨٩**

٣,٣٣ مخاطر السوق

١,٣,٣٣ مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتنشأ من الأدوات المالية المقيمة بالعملات الأجنبية، إن العملة التشغيلية المعتمدة لدى المجموعة هي الريال اليمني، ونظراً لتعامل المجموعة في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطها فإن ذلك الأمر قد يعرضها لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولأغراض تخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى فإن المجموعة تعمل على مراعاة التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حده عن ١٥٪ من قاعدة رأس المال حسب التعميم رقم (٤٩٧٥) الصادر من البنك المركزي اليمني بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٩م، إضافة إلى أن الفائض في المركز المجمع لكافة العملات يجب أن لا يزيد عن ٢٥٪ من قاعدة رأس المال المشار إليها حسب التعميم.

ومن أجل الإلتزام بتعليمات البنك المركزي اليمني والواردة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م والتعميم رقم (٤٩٧٥) تعمل المجموعة دورياً على مراقبة مراكز العملات الأجنبية والتصرف في الفائض من العملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

ويوضح الجدول التالي صافي التعرض لمخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية:

٢٠٢٠م	دولار أمريكي ألف ريال يمني	يورو أوروبي ألف ريال يمني	ريال سعودي ألف ريال يمني	جنيه إسترليني ألف ريال يمني	عملات أخرى ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول	١٣٨,٢٩٤,٦٠٦	١٣,٥٠٣,٣٢٦	١,٢٦٤,٨٢٤	٢٢٦,٩٣٤	٢,٥٦٤,٢٠٩	١٥٥,٨٥٣,٨٩٩
الإلتزامات	٢٠٤,٩٩٦,٧٩١	١٣,٨١٨,٩٢٠	٢,٧٥٦,٨٣٨	٢٢٦,٩٥٩	١,٨٠١,٠١٦	٢٢٣,٦٠٠,٥٢٤
صافي مراكز العملات الأجنبية	**(٦٦,٧٠٢,١٨٥)**	**(٣١٥,٥٩٤)**	**(١,٤٩٢,٠١٤)**	**(٢٥)**	**٧٦٣,١٩٣**	**(٦٧,٧٤٦,٦٢٥)**

٢٠١٩م	دولار أمريكي ألف ريال يمني	يورو أوروبي ألف ريال يمني	ريال سعودي ألف ريال يمني	جنيه إسترليني ألف ريال يمني	عملات أخرى ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول	١٦٤,٧٣٦,٢٠١	١٠,٩٠١,٠٧٢	١,١١٨,٣٨٣	٢٩٦,٥٤٥	٧,٤٤٤,٨٨٤	١٨٤,٤٩٧,٠٨٥
الإلتزامات	٢١٣,٢٢٦,٢٧٣	١١,١٣٢,١٩٠	٢,٩٤٤,٠٠٠	٢٩٥,٤٢٧	٣,٩٧٨,٩٣٨	٢٣١,٥٧٦,٨٢٨
صافي مراكز العملات الأجنبية	**(٤٨,٤٩٠,٠٧٢)**	**(٢٣١,١١٨)**	**(١,٨٢٥,٦١٧)**	**١,١١٨**	**٣,٤٦٥,٩٤٦**	**(٤٧,٠٧٩,٧٤٣)**

كما يوضح الجدول التالي مراكز العملات الهامة كما في تاريخ البيانات المالية الموحدة:

	٢٠٢٠م		٢٠١٩م	
	الفائض (العجز) ألف ريال يمني	النسبة إلى حقوق الملكية ٪	الفائض (العجز) ألف ريال يمني	النسبة إلى حقوق الملكية ٪
دولار أمريكي	(٦٦,٧٠٢,١٨٥)	(١٠٧,٣٠)	(٤٨,٤٩٠,٠٧٢)	(٩٢,١٨)
جنيه إسترليني	(٢٥)	–	١,١١٨	–
يورو أوروبي	(٣١٥,٥٩٤)	(٠,٥١)	(٢٣١,١١٨)	(٠,٤٤)
ريال سعودي	(١,٤٩٢,٠١٤)	(٢,٤٠)	(١,٨٢٥,٦١٧)	(٣,٤٧)
درهم إماراتي	٧٦٣,٣٢٩	١,٢٣	٣,٤٦٤,٦١٤	٦,٥٩
عملات أخـرى	(١٣٦)	–	١,٣٣٢	–
	(٦٧,٧٤٦,٦٢٥)	**(١٠٨,٩٨)**	**(٤٧,٠٧٩,٧٤٣)**	**(٨٩,٥٠)**

تخطى البنك السقوف المحددة وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م الذي ينص على أن تطبق البنوك سقف أعلى لكل مركز عملة على حدة إضافة إلى سقف لمراكز العملات الأجنبية مجتمعة، بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حدة عن ١٥٪ من قاعدة رأس المال حسب التعميم رقم (٤٩٧٥) وأن لا يزيد المركز المجمع للعملات الأجنبية عن ٢٥٪ من قاعدة رأس المال حسب التعميم. تعمل إدارة البنك خلال الفترة اللاحقة على تصحيح الوضع تدريجياً.

تحليل الحساسية للعملات الأجنبية

بلغت معدلات أسعار الصرف للعملات المهمة كما في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	سعر الإقفال بموجب نشرة البنك المركزي اليمني		متوسط سعر الصرف في السوق الموازي*	
	٢٠٢٠م ريال يمني	٢٠١٩م ريال يمني	٢٠٢٠م ريال يمني	٢٠١٩م ريال يمني
دولار أمريكي	٢٥٠,٢٥	٢٥٠,٢٥	٥٨٩	٥٨٠
يورو أوروبي	٣٠٧,٧١	٢٨٠,٤٣	٧٣٤,٥	٦٤٩,٨
ريال سعودي	٦٦,٧٢	٦٦,٧١	١٥٥,٥	١٥٣,٥
جنيه إسترليني	٣٤٠,٩٩	٣٢٨,٢١	٨٠٩,٥	٧٦٠,٨٩
درهم اماراتي	٦٨,١٣	٦٨,١٣	١٦٠,٥٨	١٥٤

* تم إستخدام آخر معاملات قامت بها ادارة المجموعة لتحديد متوسط أسعار الصرف في السوق الموازي.

يظهر الجدول التالي تحليل الحساسية لتأثير التغيرات في العملة مقابل الريال اليمني مع الأخذ في الاعتبار أسعار الصرف في السوق الموازي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى، على بيان الدخل الشامل الموحد (نتيجة القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية الخاضعة لمخاطر العملات).

	التأثير على بيان الدخل الشامل الزيادة/(النقص)	
	٢٠٢٠م ألف ريال اليمني	٢٠١٩م ألف ريال اليمني
دولار أمريكي	(٩٠,٢٩١,١٧٠)	(٦٣,٨٩٤,٥١٠)
يورو أوروبي	(٤٣٧,٩٨٢)	(٣٠٤,٤١٨)
ريال سعودي	(١,٩٨٦,٢٢٢)	(٢,٣٧٥,١٣٦)
جنيه إسترليني	(٣٤)	١,٤٧٤
درهم اماراتي	١,٠٣٥,٠٨٧	٤,٣٦٦,٧٤٦
عملات أخرى	(١٧٦)	١,٦٧٨
	(٩١,٦٨٠,٤٩٧)	**(٦٢,٢٠٤,١٦٦)**

بموجب توجيهات البنك المركزي اليمني لكافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية والتي تقضي بضرورة إعداد وعرض تحليل الحساسية عن أثر تذبذب العملات الأجنبية على البيانات المالية الموحدة من واقع سعر الصرف في السوق الموازي وبيان أثر العملات الأجنبية والقيام بتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة المتعلقة بالفارق بين قيمة المواقف القصيرة الأجل لمراكز العملات الأجنبية بموجب سعر الإقفال وفقاً لنشرة البنك المركزي اليمني وقيمتها بموجب متوسط سعر الصرف وفقاً لسعر السوق الموازي.

٢,٣,٣٣ مخاطر تقلبات معدلات الفائدة

تتعرض عمليات البنك لمخاطر تذبذب سعر الفائدة إلى المدى الذي تصبح فيه الأصول التي تجني فوائد والإلتزامات التي تحتسب عنها فائدة مستحقة في أوقات مختلفة. تهدف أنشطة إدارة المخاطر إلى ترشيد صافي دخل الفوائد شريطة أن تكون معدلات سعر الفائدة في السوق متناسقة مع الإستراتيجيات التجارية البنك. تقوم المجموعة بمعالجة الاختلافات بإتباع إرشادات السياسات وتقليل المخاطر بمقاربة إعادة تسعير الأصول والإلتزامات. يتم عرض التفاصيل المتعلقة بإعادة تسعير الاختلافات ومخاطر معدلات الفائدة على لجنة الأصول والإلتزامات خلال إجتماعاتها العادية، وتعرض كذلك على لجنة المخاطر التابعة لإدارة البنك.

تقوم إدارة البنك بالإجراءات التالية لخفض أو الحد من آثار المخاطر الناشئة عن تقلبات أسعار الفائدة إلى الحد الأدنى:

- ربط سعر الفائدة على الاقتراض مع سعر الفائدة على الإقراض.
- الاسترشاد بأسعار الخصم للعملات المختلفة عند تحديد أسعار الفائدة.
- مراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول والإلتزامات المالية.

متوسط أسعار الفائدة المطبقة خلال السنة

بلغ متوسط معدلات أسعار الفائدة على الأصول والإلتزامات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م كما يلي:

البيان	ريال يمني ٪	دولار أمريكي ٪	يورو أوروبي ٪	ريال سعودي ٪
الأصول				
ودائع لأجل لدى البنوك	–	٢	٠,١٠	–
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	١٦,٩٠	–	–	–
جاري مدين	٢٢	١٣	–	–
قروض العملاء	٢٢	١٠	–	–
الإلتزامات				
ودائع لأجل - العملاء	١٥	١,٥	–	–
حسابات توفير	١٥	١,٥	–	–
ودائع لأجل – بنوك	١٦,٤٢	٥	–	–

بلغ متوسط معدلات سعر الفائدة على الأصول والإلتزامات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م كما يلي:

البيان	ريال يمني ٪	دولار أمريكي ٪	يورو أوروبي ٪	ريال سعودي ٪
الأصول				
ودائع لأجل لدى البنوك	–	٢	٠,١٠	–
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	١٦,٩٨	–	–	–
جاري مدين	٢٢	١٣	–	–
قروض العملاء	٢٢	١٠	–	–
الإلتزامات				
ودائع لأجل - العملاء	١٥	١,٥	–	–
حسابات توفير	١٥	١,٥	–	–
ودائع لأجل – بنوك	١٦,٤٢	٥	–	–

٣٤. التقارير المالية لقطاعات الأعمال

يعمل البنك ضمن الثلاثة القطاعات التالية:

- خدمات مصرفية للإفراد – تتضمن خدمات بنكية للأشخاص والحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع ومنتجات مدخرات الإستثمار والحفظ وبطاقات الإئتمان الدائنة والمدينة وقروض المستهلك وقروض الإسكان.
- خدمات بنكية للشركات – تتضمن تسهيلات مدينة مباشرة وحسابات جارية وودائع وسحب على المكشوف وقروض وتسهيلات إئتمانية أخرى.
- الخزينة والإستثمارات – تتمثل الأنشطة الأخرى بإدارة الإستثمار وتمويل الشركات والتي لا تمثل أي منها قطاعاً مستقلاً يجب التقرير عنه.

تتم المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً لشروط تجارية عادية. يتم تخصيص الأموال بشكل عادي بين القطاعات مما ينتج عنه الإفصاح عن تحويلات تكلفة التمويل ضمن إيرادات التشغيل. الفوائد المحملة على تلك الأموال تستند على تكلفة رأس المال الخاصة بالبنك. لا توجد بنود جوهرية أخرى للدخل أو المصروفات بين قطاعات العمل.

تتمثل أصول وإلتزامات القطاع بأصول وإلتزامات التشغيل وهي غالبية بيان المركز المالي الموحد ولكنها لا تتضمن بنود مثل الضرائب والإقتراضات.

٣٥. الإلتزامات المحتملة

تم رفع قضايا مختلفة على المجموعة بما يقارب ١٣٤ مليون ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (٢٠١٩م: ٨٢ مليون ريال يمني) وتم تكوين مخصص إلتزامات محتملة لمواجهة بعض من تلك القضايا خلال السنة المالية ٢٠٢٠م بمبلغ وقدره ١٢٢ مليون ريال يمني (٢٠١٩م: ٢٥ مليون ريال يمني). تعتقد إدارة المجموعة وبناءاً على رأي الإدارة القانونية أن ما سينتج من أحكام في تلك القضايا والتي لم يتم تكوين مخصص إلتزامات محتملة لها لن يؤثر على عمليات المجموعة.

٣٦. الموقف الضريبي

- يقوم البنك بتقديم إقراراته الضريبية سنوياً وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرارات.
- تم إخطار البنك خلال سنة ٢٠١٥م بإشعار ربط إضافي لسنة ٢٠١٠م طبقاً لنموذج الربط رقم (٣) بمبلغ ٢,٤٢٨,١٧٩ ألف ريال يمني بالإضافة لغرامة تأخير وتم الاعتراض على ذلك الربط في الموعد القانوني وصدر قرار الطعن لصالح البنك ومن ثم تم الاعتراض على قرار الطعن من قبل مصلحة الضرائب أمام المحكمة الإبتدائية المختصة والتي حكمت بدورها لصالح البنك، تم الاعتراض على قرار المحكمة من قبل مصلحة الضرائب أمام محكمة الإستئناف، وترى إدارة البنك أنه لن يترتب عليه أي إلتزامات إضافية.
- تمت المحاسبة لكلاً من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضرائب المرتبات والأجور وضريبة الوعاء المستقل حتى نهاية سنة ٢٠١٦م، وسداد الضرائب طبقاً لنماذج الربط النهائية من مصلحة الضرائب.
- تمت المحاسبة لكلاً من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضرائب المرتبات والأجور وضريبة الوعاء المستقل لسنة ٢٠١٧م، والتي نتج عنها ربط إضافي نهائي بإجمالي مبلغ وقدره ٥٣٨,٨٩٥ ألف ريال يمني تم سداد جزء منها بمبلغ وقدره ٣٤٩,٥٢٩ ألف ريال يمني مع إحالة الضريبة على مخصص خسائر إنكشاف مراكز العملات الأجنبية نتيجة تقلبات أسعار الصرف والربط الإضافي لصندوق تنمية المهارات إلى لجنة الطعن، وترى إدارة البنك أنه لن يترتب عليه أي إلتزامات إضافية نظراً لعدم قانونية الربط.
- تمت المحاسبة لكلاً من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضرائب المرتبات والأجور وضريبة الوعاء المستقل لسنة ٢٠١٨م، والتي نتج عنها ربط إضافي نهائي بإجمالي مبلغ وقدره ٧٨٥,٦٠٨ ألف ريال يمني تم سداد جزء منها بمبلغ وقدره ٥١٢,٤٢٦ ألف ريال يمني مع إحالة الضريبة على مخصص خسائر إنكشاف مراكز العملات الأجنبية نتيجة تقلبات أسعار الصرف والربط الإضافي لصندوق تنمية المهارات إلى لجنة الطعن، وترى إدارة البنك أنه لن يترتب عليه أي إلتزامات إضافية نظراً لعدم قانونية الربط.
- قام البنك بتقديم إقراره الضريبي وسداد مبلغ الإقرار لسنة ٢٠١٩م بموجب البيانات المالية لسنة ٢٠١٩م، وحالياً يتم الفحص من قبل مصلحة الضرائب ولم يُبلغ البنك بأي إخطار ربط إضافي من قبل مصلحة الضرائب حتى تاريخ إعتماد البيانات المالية.

- قام البنك بتقديم إقراره الضريبي وسداد مبلغ الإقرار لسنة ٢٠٢٠م بموجب مسودة البيانات المالية لسنة ٢٠٢٠م وذلك إلى حين اعتماد البيانات المالية الموحدة من قبل البنك المركزي اليمني، و لم يتم الفحص من قبل مصلحة الضرائب ولم يُبلغ البنك بأي إخطار ربط إضافي من قبل مصلحة الضرائب حتى تاريخ إعتماد البيانات المالية.

٣٧. الموقف الزكوي

- توصل البنك إلى مخالصة نهائية مع الهيئة العامة للزكاة للأعوام ٢٠١٧م و ٢٠١٨م حيث تم سداد المبالغ والفوارق المحتسبة من قبل الهيئة.
- قام البنك بسداد مبلغ إقراره الزكوي للعام المالي ٢٠١٩م وفقاً لبياناته المالية.
- قام البنك بسداد مبلغ إقراره الزكوي للعام المالي ٢٠٢٠م وفقاً لبياناته المالية وإقرارها الزكوي.

٣٨. الأحداث الجارية في الجمهورية اليمنية

نتيجة للأزمة السياسية والوضع الإقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية فإنه يشكل تحدياً على الإدارة للتنبؤ بأثار هذه الأوضاع على نشاط المجموعة وأنماط التدفقات المستقبلية ونتائجها ومركزها المالي الموحد للفترة القادمة، كما أن الإدارة مازالت مستمرة بدراسة تأثيرات هذه الأزمة على المدى القريب على المجموعة وعمل الإحتياطيات اللازمة لضمان الإستمرارية.

٣٩. تأثيرات وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)

إن حدث إنتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في مطلع العام ٢٠٢٠م وتفشيه في عدة مناطق جغرافية حول العالم مسبباً اضطرابات للأنشطة الإقتصادية والأعمال.

قامت المجموعة بتقييم تأثيرات الوباء على عملياتها التشغيلية الحالية والمستقبلية كما اتخذ سلسلة من الإجراءات الوقائية والاحترازية، من ضمنها تفعيل العمل عن بعد حرصاً على سلامة الموظفين وعائلاتهم، والقيام بتفعيل تام للحلول التقنية لضمان استمرار تنفيذ المشاريع والأعمال، وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، لم تتأثر أعمال المجموعة وعملياتها التشغيلية بشكل جوهري من تبعات استمرار تفشي الفيروس.

إن الإدارة سوف تستمر في مراقبة الوضع وتزويد أصحاب المصالح بالتطورات وفقاً لما تتطلبه الأنظمة واللوائح في حال حدوث أي تغيرات جوهرية في الظروف الحالية أو إقرار أي تعديلات في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للفترات اللاحقة.

٤٠. الأحداث اللاحقة

نتيجة لتعرض الوضع الإقتصادي في لبنان ونظامه المصرفي المحلي إلى درجة كبيرة من حالة عدم اليقين وعدم الوضوح عن حجم الأثار السلبية المحتملة على الإقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي والذي أدى إلى عدم مقدرة بنك أوف بيروت – لبنان من دفع أرصدة بنك اليمن الدولي – اليمن والمتمثلة في ودائع وحسابات جارية والبالغة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ وقدره ١٧٠,٥١٩ ألف دولار أمريكي، ٢,١٤٥ ألف ريال سعودي، ٨,٨٣٨ ألف يورو أوربي بما يعادل مبلغ وقدره ٤٥,٥٣٥,٠٤٦ ألف ريال يمني، فقد قامت إدارة مجموعة بنك اليمن الدولي بتوقيع إتفاقية تسوية مع بنك أوف بيروت بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢١م تم على إثرها تحصيل مبلغ وقدره ١١,٠٠٠ ألف دولار أمريكي خلال العام المالي ٢٠٢١م وشراء ٤٢٧,١٢٥ ألف سند (Eurobonds) عبر الحكومة اللبنانية مقابل مبلغ وقدره ١٧٠,٨٥٠ ألف دولار أمريكي بسعر ٤٠ سنت للسند الواحد بما يعادل مبلغ وقدره ٤٢,٧٥٥,٢١٢ ألف ريال يمني وتبقى رصيد لدى بنك أوف بيروت - لبنان بمبلغ وقدره ٢٣٦ ألف دولار أمريكي بما يعادل مبلغ وقدره ٥٨,٩٦٦ ألف ريال يمني تحت التحصيل.

٤١. إعتماد البيانات المالية

تم إقرار هذه البيانات المالية الموحدة والموافقة على إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٢٢م.

٤٢. البيانات المالية المستقلة لبنك اليمن الدولي – الشركة الأم

١,٤٢ بيان المركز المالي

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
الأصول		
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٤٣,٥٣٠,٢٢٦	٤٨,٦١٠,٠٩٩
أرصدة لدى بنوك	٩٦,٠٨٣,٢٧٧	١٢٦,٢١٦,٦٠٣
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٥٤٠,٨٤٧,٤٤٧	٥٠٤,٧١١,٢٧٣
قروض وسلفيات العملاء	١٤,٠٥٩,٣٧٥	١٩,٢٤٥,١٩٤
إستثمارات مالية متاحة للبيع	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
إستثمارات في شركة تابعة	–	–
أرصدة مدينة وأصول أخرى	٦٨٤,٦٣٧	٥٩٢,٢٤٤
ممتلكات ومعدات	٢,١٤٤,٩٩٥	٢,٣١٧,٦٥٧
حق إستخدام أصول مستأجرة	٥٦٧,٣٥٣	٦٨٢,٨٧٨
إجمالي الأصول	**٦٩٨,٠٣٧,٣١٠**	**٧٠٢,٤٩٥,٩٤٨**
الإلتزامات وحقوق الملكية		
الإلتزامات		
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٨,٣٧٧,١٢٧	٥٨,٤١٩,٢٨٦
ودائع العملاء	٤٥٢,٧٠٧,٧٤٠	٤٩٦,٠٩٥,٦٠٣
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى	٢١,٣٧٢,٠٨٩	١٩,٥٥٢,٠٥٤
مخصصات أخرى	١٠٣,٤٨٣,٩١٤	٧٥,٦٨١,٤٤٨
إجمالي الإلتزامات	**٦٣٥,٩٤٠,٨٧٠**	**٦٤٩,٧٤٨,٣٩١**
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	١٦,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٥٠٠,٠٠٠
إحتياطي قانوني	١٧,٨٨٥,١٧٩	١٥,٣٤٨,١٢١
أرباح مرحلة	٢٧,٧١١,٢٦١	٢٠,٨٩٩,٤٣٦
إجمالي حقوق الملكية	**٦٢,٠٩٦,٤٤٠**	**٥٢,٧٤٧,٥٥٧**
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية	**٦٩٨,٠٣٧,٣١٠**	**٧٠٢,٤٩٥,٩٤٨**
إلتزامات عرضية وإرتباطات	**٢٥,٥٨٦,١٤٣**	**١٢,٠٠٧,٦٦٠**

٢,٤٢ بيان الدخل الشامل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	٢٠١٩م ألف ريال يمني
إيرادات الفوائد	٧,٣٨٨,٧٥٣	٧,٣٩٦,٠٨٣
إيرادات فوائد عن إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٨٧,٥٣٩,٥٣٤	٧٨,٤٠٦,٣٣٠
إجمالي إيرادات الفوائد	**٩٤,٩٢٨,٢٨٧**	**٨٥,٨٠٢,٤١٣**
مصروفات الفوائد	(٣٣,٤٦٤,٥١٨)	(٣٣,٧٧٦,٢٧٣)
صافي إيرادات الفوائد	**٦١,٤٦٣,٧٦٩**	**٥٢,٠٢٦,١٤٠**
إيرادات رسوم وعمولات خدمات مصرفية	٢,٨٣٩,١٥٩	٢,١١١,٦٣٦
مصاريف عمولات وأتعاب خدمات مصرفية	(٣١٠,٦٧١)	(٣٥٠,٧٦١)
أرباح عمليات النقد الأجنبي	٢٢,٧٤١,٠٢٦	٥,٥٢٨,٣٥٨
إيرادات إستثمارات مالية متاحة للبيع	–	١٢,٠٠٠
إيرادات أخرى	٣,٠٢٨,٦٢٩	١,٠١٥,٤٥٨
صافي إيرادات التشغيل	**٨٩,٧٦١,٩١٢**	**٦٠,٣٤٢,٨٣١**
يخصم: إنخفاض القيمة على الأصول المالية (المخصصات)	(٤٩,٧٥٢,٩٨٠)	(٢٦,٣٠١,٤٤٢)
يخصم: الإنخفاض في قيمة إستثمارات مالية متاحة للبيع	(١٩٨)	–
يخصم: إهلاك ممتلكات ومعدات وحق إستخدام أصول مستأجرة	(٩٠٤,١٨٢)	(٣٣١,١٧٥)
يخصم: تكاليف الموظفين	(٣,٠٨١,٧٨٧)	(١,٩٩٣,٥٧٠)
يخصم: مصروفات أخرى	(١١,٢٨٥,٠٦٦)	(٩,٤٩٩,٩٨٦)
أرباح السنة قبل الضرائب	**٢٤,٧٣٧,٦٩٩**	**٢٢,٢١٦,٦٥٨**
ضرائب الدخل عن السنة	(٧,٨٢٢,٦٥٧)	(٦,٥١٣,٣١٧)
صافي أرباح السنة بعد الضرائب	**١٦,٩١٥,٠٤٢**	**١٥,٧٠٣,٣٤١**
الدخل الشامل الآخر	–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**١٦,٩١٥,٠٤٢**	**١٥,٧٠٣,٣٤١**
عائد السهم من صافي أرباح السنة (ريال يمني)	**١٠٢,٥٢**	**٩٥,١٧**